

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢

الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة مونا يول (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيانات استهلاكية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): ستبدأ اللجنة الأولى

صباح هذا اليوم، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني، بإجراء مناقشتها العامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح وبنود الأمن الدولي المتصلة به. وقبل أن نشرع في القيام بعملنا، أود أولا أن أدلي ببيان موجز بصفتي رئيس هذه الهيئة.

إنه لشرف وامتياز كبير أنني انتخبت رئيسا للجنة الأولى للجمعية العامة. وأشكر الأعضاء على دعمهم ولن أدخر جهدا في أن نصل بمداولتنا إلى اختتام ناجح.

تعقد دورة اللجنة الأولى هذا العام إزاء خلفية تتصف ببعض الإلحاح. إذ لم يحرز تقدم يذكر في الأعوام الأخيرة في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، ولكن التحديات الأمنية العالمية والإقليمية مستمرة. ومرة أخرى لدينا فرصة للتصدي للمسائل الهامة لنزع السلاح ومنع الانتشار. وأناشد جميع الأعضاء أن يبحثوا

بشكل فعال عن الأسس المشتركة وان يحددوا مجالات الاتفاق بدلا من الخلاف. وتوافق الآراء ليس هدفا بحد ذاته، ولكنه من المؤكد أفضل من الفجوات المستمرة والمزمنة بين التصورات الأمنية المختلفة.

لن نتمكن من الاتفاق على كل شيء، ولكن لنحاول أن نتفق على مسائل أكثر من المسائل التي اعتدنا أن نتفق عليها خلال الأعوام القليلة الماضية. وليستمع كل منا بتأن لبيانات الآخر بغية تفهم الشواغل الأمنية لجميع أصحاب المصلحة. وهذا أمر يحظى بأهمية حاسمة، لأن المسائل قيد النظر هي في الواقع مسائل خطيرة. فهي تشمل نزع السلاح النووي، وإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والضمانات الأمنية، واحتمال تسليح الفضاء الخارجي، والامتثال والتحقق، وتهديدات الانتشار، والأسلحة البيولوجية، والأسلحة الكيميائية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتلك القائمة ليست شاملة. ومتروك لكم أنتم، الدول الأعضاء، أن تبرزوا تقدما كبيرا. ولا يمكنني، بصفتي الرئيس، سوى أن أيسر عملكم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ويسرني الآن أيما سرور أن أعطي الكلمة للسيد نوبواكي تاناكا، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح.

السيد تاناكا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخاطب أعضاء هذه اللجنة بمناسبة افتتاح هذه الدورة. ونحن نستهل هذه الدورة بنبرة إيجابية بحق، فالיום، ترأس سيدة أعمال اللجنة لأول مرة في تاريخها الذي يمتد ٦١ عاما. وأتقدم إليك، أيتها السفيرة يول، بتهنئي الخالصة على توليك هذه المسؤولية الجسيمة. وأود أيضا أن أهنيء أعضاء المكتب على تعيينهم، وأتعهد بكامل تعاون ودعم إدارة شؤون نزع السلاح في جعل هذه الدورة مثمرة.

على مدى الأسبوعين الماضيين، عرض المتكلمون، الواحد تلو الآخر، في الجلسات العامة للجمعية العامة، صورة قائمة للسلام والأمن الدوليين، بينما لم يتعرض ولا حتى نصف البيانات لمسألة نزع السلاح. ولم يكن ذلك كافيا، ولكنه بالتأكيد يعكس فعلا المناخ الحالي في مجال نزع السلاح. وأحث المندوبين على العمل بمزيد من الجدية مع حكوماتهم لرفع درجة أولوية مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار، أما بالنسبة لمن تكلموا فعلا في هذا الموضوع، فإن أسباب قلقهم مألوفة لنا جميعا، وهي ترجع إلى نكسات شتى شهدتها العام الماضي، بما في ذلك عدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح، والصمت حيال الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، والنهاية المحبطة التي آل إليها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار، والمؤتمر الاستعراضي المعني بالأسلحة الصغيرة، وعدم الامتثال للالتزامات عدم الانتشار، وتنامي التهديدات الإرهابية، وتزايد النفقات العسكرية، واللجوء من جديد إلى التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، والأخطار الجديدة التي برزت في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية، واستمرار التهجج الانفرادية بشأن الأمن.

وبغية تيسير عملنا بأفضل طريقة ممكنة، أعتزم أن أوصل عملية تحسين أساليب عمل هذه اللجنة. وقد فحصت الجوانب التنظيمية لدورة هذا العام يوم الخميس الماضي. وأود في هذه المناسبة أنؤكد من جديد على ما يلي. يُرجى من الوفود أن تتفادى التداخل والتكرار غير الضروريين في ما يتعلق بمشاريع القرارات والمقررات. وأدعو الأعضاء إلى أن يحترموا نظام قوائم المتكلمين المتغيرة. وينبغي أن تقتصر البيانات على مدة عشر دقائق للبيانات الوطنية و ١٥ دقيقة للبيانات التي يُدلى بها بالنيابة عن المجموعات الإقليمية. بل وسيرحب بالإدلاء ببيانات أقصر. وأعتزم أن أبدأ الجلسات في الوقت المحدد. ويُرجى من المجموعات الإقليمية أن تعقد اجتماعاتها في أوقات لا تتضارب مع إجراءات اللجنة.

إننا مقبلون على مشروع حكومي دولي، ولكن هدفنا النهائي، بالطبع، هو التوصل إلى شيء يؤثر تأثيرا إيجابيا على المجتمع المدني، ولذا، فسوف نستمع إلى المجتمع المدني، كما يقضي العرف. وأنا أعمل مع هيئة المكتب والأمانة العامة لتنظيم مشاركة المجتمع المدني بأكثر قدر ممكن من الفعالية، وأثق بأن جميع المندوبين في اللجنة سيشترون في هذا الحوار في وقت لاحق من هذا الشهر.

وأخيرا، أيها الزملاء، أقول إنني الآن رهن إشارتكم. وأرجو ألا ترددوا في نصحي وفي تقديم الاقتراحات وإشراك أعضاء المكتب في مساعيكم إذا دعت الحاجة. وأثق بأنكم ستحرون مشاورات موسعة فيما بينكم، من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أكبر عدد ممكن من القرارات والمقررات.

فلنتكلم بصوت واحد كلما كان ذلك ممكنا. لقد ولد الراحل المهاتما غاندي في مثل هذا اليوم. وانطلاقا من رؤياه عن السلام ونبد العنف، أتمنى لكم جميعا كل التوفيق في مساعيكم.

ممکن للبناء على التطورات التي تحققت في الدورة الماضية، بغية التذكير ببدء العمل الموضوعي أثناء دورة عام ٢٠٠٧.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية دور هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في تطوير فهم مشترك للتهديدات المباشرة. وأعتقد أن التوصيات التي اعتمدها الهيئة بشأن تحسين أساليب عملها ستساعدنا على مواجهة تحدياتها بمزيد من الفعالية.

ومن الأهمية بمكان - في جميع هيئات آلتنا لنزع السلاح - أن نذكر العالم ليس فقط بالأخطار التي تهددنا، بل أيضا بأننا لسنا عاجزين عن مواجهتها - وأن ثمة خطوات إيجابية عملية في متناول أيدينا. وينبغي أن نصحو من غفلتنا، وأن نبني على هذه الخطوات الإيجابية، الخطوة بعد الأخرى، حتى وإن كانت صغيرة، ورغم قسوة المعركة التي نخوضها في طريقنا إلى نزع السلاح. وهذا ما يحتم علينا أن نكون عمليين وواقعيين، وأن نتحلى بروح التوفيق.

وليس بكاف أن نبدي جزعنا على المستقبل أو أن نوجه الاتهامات ونسائل عمن يلام على استمرار التهديدات في العالم. فهذا، بصراحة، لن يحقق لنا شيئا. ويجب على اللجنة الأولى أن تكون أكثر من مجرد منتدى لترديد بيانات عن السياسات العامة. وبدلا من ذلك، علينا أن نعمل معا من أجل مد الجسور فوق الانقسامات المتبقية.

وفي السنوات الأخيرة، استحدثت اللجنة تغييرات في الطريقة التي تدير بها مداولاتها. وفي السنة الماضية، كانت المناقشة المواضيعية خطوة مهمة إلى الأمام في تحسين أساليب عملنا. وعلى اللجنة أيضا أن تبذل جهدا صادقا للحد من عدد القرارات، مع كفالة أن تكون دقيقة وموجزة وذات وجهة عملية، مع تحسين تدابير المتابعة. وقد يكون من المفيد اعتماد قرارات معينة كل سنتين أو ثلاث سنوات، وكذلك توحيد قرارات أخرى تتناول مواضيع مشتركة.

ومع ذلك، يتعين علينا ألا ندع هذه الأحداث تحجب عن أبصارنا الإنجازات التي تحققت أثناء نفس الفترة. ففي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية رئيسية، وهي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي هذا الصيف، اعتمدت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تعرض خطة عمل لما ينبغي أن تقوم به منظومة الأمم المتحدة في السنوات المقبلة. وهي تدعو الأمين العام إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة بشأن الحوادث البيولوجية، وتشير إلى أهمية اقتراحه الداعي إلى إنشاء برنامج مشترك في إطار الأمم المتحدة لأصحاب الشأن في مجال التكنولوجيا الحيوية، للحد من التهديدات الإرهابية والنهوض بالصالح العام. وانضم مزيد من الدول إلى المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة، كما أن المزيد من الدول وقّع أو صدق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وأكثر من ١٩ في المائة من المخزونات المعلن عنها والتي تقدر بنحو ٧٠.٠٠٠ طن متري من العناصر الكيميائية دمرت وتم التحقق من تدميرها، ونحو ٣٠ في المائة من الذخائر والحاويات الكيميائية، البالغ عددها ٨,٦ ملايين، والتي تشملها اتفاقية الأسلحة الكيميائية تم تدميرها على نحو أمكن التحقق منه. وحقيقة أن بإمكاننا الإبلاغ عن المنجزات بالأرقام الحقيقية، هي النتيجة المباشرة لآلية التحقق المتضمنة في تلك المعاهدة.

واختتم مؤتمر نزع السلاح دورة هذا العام التي تميزت بمناقشة مفيدة ومنظمة بشأن قضايا أساسية مطروحة عليه، مع وجود بوادر لتطورات إيجابية. وبالتالي، فإنني آسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من اعتماد تقرير يقدمه لدورة الجمعية العامة هذه، حتى وإن كان مجرد تقرير إجرائي لم تنعكس فيه الأحداث الإيجابية التي وقعت هذا العام. وأحث أعضاء مؤتمر نزع السلاح أن يبذلوا كل جهد

ويرحب العالم كذلك بالمزيد من الشفافية فيما يتعلق بعدد الأسلحة وكمية المواد القابلة للانفجار التي لدى الدول التي تملك مثل هذه الأسلحة وأيضا بتقديم توضيحات محددة عن خططها لتلبية التزاماتها المتعلقة بنزع السلاح.

وآمل أن تعبّر اللجنة كذلك عن دعمها القوي للمفاوضات والانتهاء في الوقت المحدد من إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والتركيز في الوقت نفسه على الحاجة الملحة لإحراز تقدم في القضايا الأخرى مثل مسألة تسليح الفضاء الخارجي وضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح النووي في إطار مؤتمر نزع السلاح.

إن مهمتنا المشتركة فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية هي الوصول بعضوية المعاهدات المتعلقة بكل منهما إلى المستوى العالمي وتعزيز تدابير التنفيذ الوطنية وضمان الامتثال لها.

إن تجربة اتفاقية الأسلحة الكيميائية مفيدة. وقد نجحت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تطبيق خطة عمل بشأن قوانين التنفيذ الوطنية ووضع خطة عمل عالمية منذ عام ٢٠٠٣. وبينما تفتقر اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى هيكلية مماثلة للمؤسسات الدائمة، سعت الدول الأطراف فيها جاهدة إلى تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية وبناء المزيد من جسور الثقة. ولذا فإنني آمل أن يساهم مؤتمر استعراض المعاهدة القادم في تعزيز الشفافية من خلال تقوية تدابير بناء الثقة.

ومن المفهوم أن تكون أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق لجميع الدول، وكذلك الأخطار التي يسببها العديد من الأسلحة التقليدية المتنوعة بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية والذخائر الصغيرة وصواريخ المدفعية وما شابه ذلك من الأسلحة التي دارت حولها المناقشات طيلة تاريخ هذه المنظمة. ولقد أحدثت هذه

وسوف تستمع اللجنة إلى رؤساء كل من المؤسسات التي تتألف منها الأمم المتحدة لنزع السلاح، ومن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة حظر الشامل للتجارب النووية، ورئيس المؤتمر الاستعراضي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والرئيسين المعيّنين للمؤتمرين الاستعراضيين القادمين لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، ورئيسي فريقى الخبراء الحكوميين المعيّنين بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية وبمسائل التحقق. وسنستمع أيضا إلى بيانات من عدد من المنظمات غير الحكومية، ومن هانز بليكس، رئيس لجنة أسلحة الدمار الشامل.

كانت مسألة الأسلحة النووية محور الاهتمام في مداورات الأمم المتحدة منذ نشأتها. وعلى الرغم من بعض التخفيضات التي حدثت أثناء الحرب الباردة، فلا تزال هناك عشرات الآلاف من تلك الأسلحة التي نجمت عنها أيضا تهديدات جديدة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وشمال شرق آسيا، وفي وقت تعكف عدة دول على تطوير قذائف بعيدة المدى لإطلاق تلك الأسلحة. والمشكلة القديمة التي يمثلها الانتشار الرأسي لم تعد الآن مقصورة على الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بينما لا يزال خطر الانتشار الأفقي قائما. وقلقنا على مستقبل نظام معاهدة عدم الانتشار يزداد عمقا بمآزق شبه الجزيرة الكورية وشواغلنا حول النوايا النووية لإيران.

وأنا على يقين من أن العالم سيرحب بالتزام آخر من جانب الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بإجراء تخفيض ملموس في مقتنيتهما من الأسلحة الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، في إطار معاهدة جديدة تلي المعاهدات القائمة حاليا.

وفيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، يسرنا أن نلاحظ أن فريق الخبراء الحكوميين قد أحرز بعض التقدم الجاد والمشجع في توسيع الرقعة الجغرافية لتقديم التقارير إلى جانب اتفاهه على نمط اختياري للإبلاغ بالبيانات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة.

إنني أيضا سعيد جدا بأن أذكر أن صك الأمم المتحدة الموحد لتقديم التقارير عن النفقات العسكرية في طريقه لبلوغ مرحلة جديدة. إننا نأمل أن يبلغ عدد البلدان التي تستعمل هذا الصك بانتهاه هذا العام رقما قياسيا مما يشكل إنجازا له أهمية خاصة في الوقت الذي تزداد فيه نفقات العالم العسكرية.

وفي مؤتمر الاستعراض القادم في الشهر المقبل، سوف تحتفل الدول الأطراف في الاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة بدخول البروتوكول الخامس الذي يتعامل مع مخلفات الحروب المتفجرة حيز النفاذ. والنجاح النهائي لهذا المسعى الهام هو الآن في أيدي الدول الأطراف وسيعتمد على قدرتها في تحقيق المزيد من التقدم في تطبيق الاتفاقية وضمأن الالتزام بها.

لا أستطيع اليوم أن أتحدث بالتفصيل عن جميع البنود الأخرى في جدول أعمالنا، لكنني أود أن أطمئن كافة الأعضاء إلى أن إدارتي سوف تواصل مساعدة الدول الأعضاء في عملها بقدر ما تسمح به الموارد المحدودة.

ولا تكتمل أية كلمة افتتاحية في اللجنة الأولى دون التنويه بالعمل الشاق الذي يقوم به العديد من الأشخاص المتفانين ومجموعات من المجتمع المدني من أجل نزع السلاح وعدم الانتشار. ورغم قلة مواردهم، دعونا نطمئنهم إلى أننا نقدر جهودهم، لأنهم حققوا الكثير في مجال إجراء الأبحاث والدعوة إلى تغييرات بناءة في السياسة العامة وتنقيف الناس

الأسلحة خسائر بشرية فادحة لا سيما في مناطق النزاع مثل أفريقيا والشرق الأوسط. وتصعب السيطرة على هذه الأسلحة لأن العديد منها يستعمل لأغراض الدفاع المشروعة. وهناك أيضا مصالح اقتصادية كبيرة تعزز من مواصلة إنتاج وتصدير مثل هذه الأسلحة، فضلا عن عدم وجود معاهدة متعددة الأطراف ملزمة، باستثناء اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وذلك للسيطرة على مثل هذه التجارة رغم أن الهوة بين أرض الواقع وحكم القانون ربما تتغير في السنوات القادمة إذا تم إحراز تقدم في المقترح الخاص بوضع معاهدة بخصوص تجارة الأسلحة.

إن اتفاق العام الماضي بشأن التوصل إلى صك لوضع علامات على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة واقتفاء أثرها بمثابة خطوة سياسية هامة نحو الأمام في ذلك المجال الخلافي. إن النتيجة المحيية لمؤتمر هذا العام لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتجارة المحظورة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة ينبغي ألا تحبط إحراز أي تقدم مستقبلي في ذلك الميدان. ورغم عدم توصله إلى اتفاق بشأن وثيقة ختامية، إلا أن المؤتمر قد نجح في وضع قضية الأسلحة الصغيرة في مقدمة قضايا نزع السلاح. فلقد أكدت جميع الدول من جديد التزامها التام بمبادئ وأهداف وتدابير برنامج العمل الذي يتضمن عقد اجتماعات كل سنتين للنظر في تطبيقه على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.

غير أن الخطوة التالية هي معالجة قضية السمسرة غير المشروعة. إن فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشأته الجمعية العامة سوف يبدأ عمله في شهر تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في اتخاذ خطوات لمنع ومكافحة والقضاء على السمسرة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والخفيفة.

نزع السلاح وعدم الانتشار في مؤتمر قمة الأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر العام الماضي. لقد عجزنا عن الاتفاق على متابعة برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قبل بضعة أشهر فقط. وباختصار، إن البيئة الأمنية الدولية الراهنة لا تؤدي بصورة خاصة إلى تعاون متعدد الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة. وعلينا تغيير ذلك.

إن دعم تدابير مراقبة السلاح ليس مسألة مثالية بحتة. ولا تقوم على تمنيات لحب الغير وتعزيز الخير المشترك. إنها في الحقيقة من أجل المنفعة الذاتية. فجميع البلدان ستستفيد من السلام والأمن والاستقرار سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي؛ لكن وللأسف لقد أدى عدم الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى الإبطاء في إحراز تقدم في السنوات الأخيرة.

ورغم تلك الخلفية الصعبة، لا نستطيع الاستسلام للسلبية. لقد دعت النرويج في العام الماضي إلى الشروع في تعاون بين سبع دول من جميع المناطق الجغرافية. ونحاول جميعاً أن نهد الطريق لإجماع عالمي على القيام بخطوات مواصلة وتقوية مراقبة الأسلحة وعدم الانتشار. وسوف نواصل جهودنا من خلال الدورة الاستعراضية القادمة لمعاهدة منع الانتشار.

توفر هذه الدورة للجنة الأولى فرصاً جديدة. فكما نعلم، لن يتم هذا العام اعتماد قرارات أو مقررات ملزمة قانونياً. لكن باستطاعتنا أن نبعث رسائل واضحة ربما تغير من بعض التوجهات السلبية التي شاهدناها في السنوات الأخيرة. واسمحوا لي أن أذكر بعض الأمثلة.

أولاً، عما قريب ستبدأ التحضيرات لمؤتمر الاستعراض القادم لمعاهدة عدم الانتشار. وعلى الجمعية

وتدريب أجيال المستقبل في قضايا نزع السلاح وعدم انتشاره.

وأود أن أتقدم بالشكر للجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع السلاح والسلام والأمن وخاصة رئيستها آن الأحضر ولباشكار منون، محرر نشرة نزع السلاح (Disarmament Times) وجميع زملائهما في المجتمع المدني الذين عملوا لسنوات عديدة دفاعاً عن كافة القضايا المطروحة على هذه اللجنة.

وفي الختام، أرجو أن تقبلوا تمنياتي لكم بدورة مفيدة ومنتجة.

البنود من ٨٢ إلى ٩٧ من جدول الأعمال

مناقشة عامة لجميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أدعو أول متحدث في المناقشة العامة، أود أن أذكر الوفود بما اتفقنا عليه من الاقتصار في كلماتهم على ١٠ دقائق على الأكثر للمتكلمين بصفتهم الوطنية و ١٥ دقيقة للمتكلمين نيابة عن عدة وفود. وفي هذا الصدد، أود أن أشير على الوفود بأن تنتبه للضوء الموجود على المنصة.

السيد سكوغرانند (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

إنه لمن دواعي السرور أن تترأسي سيدتي هذا الاجتماع. إن اختيارك شرفاً لحكومة النرويج. ومهمتك ليست سهلة. فهذه الدورة للجنة الأولى تعقد على خلفية قائمة تشير الإحباط.

لم يتم إحراز الكثير في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار في السنوات الأخيرة. لقد فشلنا في الاتفاق على استعراض موضوعي لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في شهر أيار/مايو العام الماضي. لقد عجزنا عن الاتفاق على

إنني أقدر لك يا سيدي طموحك في مواصلة تحسين أنماط عملنا. ينبغي لنا أن نعزز جهودنا لتجنب الازدواجية والتكرار غير الضروريين. ويمكن في الواقع أن تزيد الأمور المرغوبة عن الحد، فقد شهدت الدورات السابقة عددا كبيرا من القرارات المتنافسة. وإنني كذلك أؤيد جهودك لإشراك المجتمع المدني في مداولاتنا بصورة أفضل.

وأمل أن تلهميننا لنكون واقعيين وإيجابيين. وإنني على ثقة أنك سوف تحصلين على التعاون التام من جميع الوفود الموجودة هنا، وأتمنى لك كل خير.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إنني أهتلك بجرارة يا سيدي ومكتبك على انتخابكم عن جدارة. ونحن كذلك ممتنون للسيد شوي يونغ - جن من جمهورية كوريا لإدارته الحكيمة لأعمال اللجنة خلال الدورة الستين.

إن موقف وفدي يتطابق تماما مع موقف حركة عدم الانحياز. لكننا نود أن نضيف النقاط التالية.

تفتتح اللجنة الأولى هذه الدورة على خلفية تصاعد القلق الدولي بسبب تزايد أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية منها. إنه ليحزننا أن نرى مؤتمر عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بكل جوانبها قد أضحى في التوصل إلى نتيجة. وكان المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠٠٥ كارثة أخرى. إن السجل الأخير لهيئة نزع السلاح غير مرض. ولم يتفق مؤتمر القمة العالمية المعقود عام ٢٠٠٥ بكل ما صاحبه من دعاية على خطة مشتركة لنزع السلاح أو عدم الانتشار أو الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

العامية أن تتفق على أسلوب العمل. ومن شأن التوصل إلى اتفاق مبكر لحل القضايا أن يخلق تفاعلا جديدا.

ثانيا، إن حجم المخزونات العالمية من المواد الانشطارية التي تستعمل في صناعة الأسلحة يفيض عن الحاجة بكثير. ويمكن لهذه الدورة للجنة أن تسهم في الجهود الرامية لبدء مفاوضات بشأن التوصل إلى معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية التي تستعمل لأغراض الأسلحة النووية. ومن شأن هذه المفاوضات أن تكمل الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف لاستبدال استخدام المواد الانشطارية في الأسلحة في القطاع المدني بيورانيوم منخفض التخصيب.

ثالثا، سوف يعقد في أواخر هذه السنة مؤتمر استعراضي جديد وهام لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وأمام هذه اللجنة الفرصة لإرسال إشارة قوية للدول الأطراف والمجتمع الدولي مفادها أنه ينبغي بصورة جدية التماس التقدم في تخليص العالم من الأسلحة البيولوجية.

رابعا، إن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من المواضيع المعروضة على هذه اللجنة. وربما لا يكون للأسلحة الصغيرة تلك القوة التدميرية الهائلة مثل أسلحة الدمار الشامل. ورغم ذلك، فالأسلحة الصغيرة مسؤولة عن خسارة عدد هائل من الأرواح في الحروب في كل أرجاء العالم يوميا. ومن شأن ذلك أن يعالج إخفاق مؤتمر استعراض برنامج عمل الأمم المتحدة المعقود قبل بضعة أشهر فقط.

إن ضيق الوقت لا يسمح لي بالتحدث عن جميع القضايا الهامة المعروضة هذا العام على دورة اللجنة الأولى. لكن اسمحو لي أن أشدد على أن نزع السلاح النووي ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي هما من القضايا الهامة التي ينبغي أن تدرج في جدول أعمالنا.

مكانا أكثر أمانا. إنه يتحتم الآن النظر في اتخاذ خطوات عملية من شأنها أن تضمن استمرار أهمية المعاهدة وقوتها.

إننا نؤيد بقوة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت. وما زالت بنغلاديش تعتقد أن الوقت قد حان للتفاوض بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن بنغلاديش تؤكد من جديد دعوتها لعقد مؤتمر دولي بهدف الوصول إلى اتفاق بشأن برنامج مرحلي يؤدي إلى التخلص من جميع الأسلحة النووية وحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها وتجربتها وتخزينها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها وتدميرها. ونحث كذلك على إبرام اتفاقية للأسلحة النووية.

إن سجل بنغلاديش في نزع السلاح وعدم الانتشار سجل ناصع. لقد اخترنا عن قناعة وبدون شروط ألا نحوز على الأسلحة النووية. وكانت بنغلاديش البلد الأول في المرفق ٢ في جنوب آسيا الذي وقّع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّق عليها. إننا طرف في جميع الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح تقريبا، بما في ذلك معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، ومعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ووقّعنا كذلك اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشمل البروتوكولات الإضافية.

إن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تضمن الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الدول الأطراف في التطوير والبحث وإنتاج واستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويجب تطبيق ذلك دون تمييز. لقد خاب

ورغم تكرار إخفاق الجهود الدبلوماسية، هناك اتفاق كبير على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها وخطر أن تحصل الأطراف من غير الدول على مثل هذه الأسلحة يشكّلان تحديا لأمن المجتمع الدولي. ونود أن نُذكر بأن أكبر خطر يهدد البشرية يأتي من استمرار وجود الأسلحة النووية وإمكانية استعمالها أو التهديد باستعمالها أنها لقضية جد مقلقة أن الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بدلا من نزعها، تضيف إلى مخزوناتهما الحالية المزيد من قدرات الدقة إلى جانب تطوير أنواع جديدة من الأسلحة. ومن الصعب أن تؤدي هذه التطورات إلى الردع، بل إنها تجعل الحصول على مثل هذه الأسلحة واستعمالها أكثر إغراء للإرهابيين الأمر الذي سيحلب الدمار لنا جميعا.

إن بنغلاديش ما زالت تعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية هو الضمانة القاطعة لعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها. وإلى أن يتم ذلك، نطالب بإعادة التأكيد على ضمانات الأمن السلمي التي توفرها الدول الحائزة على الأسلحة النووية.

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هما حجر الزاوية في النظام العالمي لمنع الانتشار ونزع السلاح. ويجب علينا أن نضمن الطابع العالمي الشامل لمعاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر التجارب النووية والصكوك الدولية الأخرى بدون استثناء.

لقد بدأت عملية معاهدة عدم الانتشار عام ١٩٦٨ بقدر هائل من حسن النية. وقام معظم بلدان العالم بتوقيعها ووفرت ضمانات بألا تقوم البلدان غير النووية بصناعة الأسلحة النووية وأن تقوم الدول النووية بتجريد نفسها من أسلحتها النووية. لكن عدم توفر الإرادة السياسية لدى البعض أسدل ستارا من الشك على إمكانية جعل العالم

الصراع في جميع أرجاء العالم. وناشد الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام أن تفعل ذلك. ونود أن نبليح اللجنة بأن بنغلاديش دمرت جميع مخزونها من الألغام الأرضية. وناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة لعمليات إزالة الألغام الأرضية، فضلا عن إعادة تأهيل الضحايا.

ومن المفزع أن تقديرات النفقات العسكرية العالمية زادت على ترليون دولار في عام ٢٠٠٥ ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع. ومعظم تلك النفقات ناجم عن سباق التسلح المحموم الذي يحدث آثارا سلبية بشكل متزايد على برنامجنا للتنمية. ونحث جميع البلدان، وخاصة الدول العسكرية الرئيسية، على أن تحول جزءا من تلك الموارد إلى تخفيف حدة الفقر في البلدان النامية.

لقد كان العام الماضي بمثابة خيبة أمل كبيرة لآلية نزع السلاح ومنع الانتشار. ويلزم أن نتقل من ذلك. ولا بد من عكس اتجاه البعض نحو الانفرادية والتفسير المتصلب للصكوك المتعددة الأطراف وللقانون الدولي. ويلزم أن تظهر الأطراف الفعالة الرئيسية في هذا المجال إرادتها السياسية للمضي إلى الأمام. وأن الأوان الآن للعمل من أجل عالم أكثر أمانا: عالم خال من أسلحة الدمار الشامل؛ عالم نأمل فيه أن نتمكن من أن نورث من جيلنا إلى الجيل المقبل - هدية الرخاء.

السيد شكري (مصر) (تكلم بالانكليزية): ائتلاف البرنامج الجديد، الذي أتكلم بالنيابة عنه، يتألف من أيرلندا والبرازيل وجنوب أفريقيا والسويد والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي، مصر.

أملنا لاستعمال بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أسبابا خارجية لإنكار حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الاستعمالات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية.

إننا قلقون من استمرار تطوير وانتشار منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية والبحث عن تكنولوجيات عسكرية متطورة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي.

وتتمن بنغلاديش بصورة كبيرة النهج الإقليمية لنزع الأسلحة النووية. إن تدابير بناء الثقة مثل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن أن تسهم بصورة كبيرة في نزع السلاح. إننا نرحب بجميع المناطق الراهنة الخالية من الأسلحة النووية ونطالب بإنشاء مناطق ماثلة في جنوب آسيا والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم.

إن عملية كاتماندو تحتاج إلى متابعة كي تساهم في السلام والأمن الإقليمي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وفي جنوب آسيا، يجب على الهند وباكستان التخلص من خيارهما النووي والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار. ويجب على إسرائيل أن تقوم بالشيء نفسه في الشرق الأوسط. إن اتفاقات الضمانات الشاملة مع بروتوكولاتها الإضافية تشكل رادعا فعالا لانتشار الأسلحة النووية.

إن التركيز المنصب على أسلحة الدمار الشامل ينبغي ألا يقلل من الاهتمام بتنظيم الأسلحة التقليدية والحد منها. وما زال الانتشار السريع وغير الخاضع للضوابط لهذه الأسلحة يفرض تهديدات خطيرة على البلدان والمناطق ويحدث تأثيرا مزعزا للاستقرار. ومعالجة الأعراض وتقديم حلول مخصصة لكل حالة على حدة لا يمكن أن يحرزا نتائج دائمة.

ونشعر بالقلق حيال حقيقة أن عددا كبيرا من المدنيين، وخاصة النساء والأطفال، ما زالوا يقعون ضحايا للألغام المضادة للأفراد في حالات الصراع وبعد انتهاء

عالم قابل للتفجر أصلا، عالم يشهد تغييرات كبيرة لم يسبق لها مثيل. والحاجة إلى القضاء على الأسلحة النووية حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى، ولهذا السبب يود ائتلاف البرنامج الجديد أن يتناول النقاط التالية اليوم.

إن ائتلاف يؤمن إيمانا ثابتا بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تبقى الأساس لنزع السلاح العالمي ونظام منع الانتشار. وتشكل الركائز الثلاث - نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية - أساسا هاما في صون السلام والأمن الدوليين. وهناك حاجة ملحة إلى أن نشهد اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراء عاجلا لتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي، التي قطعت في إطار المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك التصفية التامة لترساناتها النووية.

ونظرا لدواعي القلق المتزايدة حيال النكوث بالالتزامات التي قطعت في إطار نظام معاهدة عدم الانتشار، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأبلغ الدول الأعضاء باعتراف ائتلاف البرنامج الجديد أن يقدم للجنة الأولى مشروع قراره السنوي بشأن تسريع تنفيذ تلك الالتزامات.

ونظرا للأهمية التي نوليها لمعاهدة عدم الانتشار، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن تحقيق شمولية المعاهدة أمر أساسي في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وناشد المجتمع الدولي أن يبذل جميع الجهود الممكنة لتحقيق هذا الهدف، وناشد الدول الثلاث التي ليست طرفا في المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. كما ناشد الدولة التي أعلنت انسحابها من المعاهدة أن تلغي قرارها. كما نثيب بجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار الامتثال المخلص لالتزاماتها طبقا للمادتين الثالثة والرابعة من المعاهدة. وفي ذلك الصدد، نقدر تقديرا كبيرا فائدة الجهود التي تبذلها

وأود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى وأن أعرب عن أطيح تمنياتنا وكامل دعمنا.

من التقاليد القديمة للجنة الأولى أن تبدأ المكسيك المناقشة العامة. والوفد المكسيكي قرر بكل كرم، هذا العام، أن يوفر لمنسق ائتلاف البرنامج الجديد فرصة الحلول محله كدليل على الالتزام القاطع للمكسيك بأهداف المجموعة وقيمها في النهوض بهدف نزع السلاح النووي. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق، فضلا عن تقدير الأعضاء الآخرين في ائتلاف، للمكسيك، ولأؤكد من جديد على تضامننا وعزمنا على تعزيز أهدافنا المشتركة لمصلحة السلام والأمن الدوليين.

لا شك أن الجهود الدولية لنزع السلاح النووي لم ترق إلى مستوى تطلعاتنا الجماعية والتزاماتنا المشتركة. وفي الأعوام القليلة الماضية، شهدنا مسلسلا من النكسات والنتائج غير المرغوب فيها التي أعاققت إحراز التقدم ومنعت تحقيق الإنجاز الذي تمس الحاجة إليه. والأنكى من ذلك، أن حالة الجمود تلك التي تدعو إلى الأسف تحصل في وقت يشهد المجتمع الدولي سلسلة من التحديات الأمنية غير المسبوقة التي تستحق إيلاء اهتمام جدي وتضيف حاجة ملحة إلى تعزيز التعاون بين الدول. وإذا كان هناك أي وقت لإظهار إرادة سياسية قوية في مجال نزع السلاح، فإن تلك الروح والعزيمة يجب إظهارهما الآن. ويلزم الخروج من الطريق المسدود هذا، وأن ائتلاف البرنامج الجديد مصمم على الاضطلاع بدور بناء ومفيد في هذه العملية التي تمس الحاجة إليها.

واعتقادنا الجماعي يركز على أن مجرد وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها لا يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل يؤدي أيضا إلى زعزعة استقرار

إيجابيا والآخر محبطا، تقوم حاجة ملحة في هذه المرحلة والوقت الحرجين إلى ممارسة أقصى درجة من الإرادة السياسية لكفالة دورة استعراضية ناجحة ومثمرة، تبدأ في أيار/مايو العام المقبل، حينما تعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية. وسيتعاون ائتلاف البرنامج الجديد تعاوننا كاملا مع الآخرين خلال هذه العملية التحضيرية المقبلة. ونحن على استعداد للاضطلاع بدورنا في تأمين نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزه بجميع جوانبه.

كما أن الائتلاف ما زال يشعر بالقلق حيال خطط إجراء البحوث لاستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية، بما في ذلك تحويل الأسلحة القائمة. وفي وقت تبذل الجهود الدولية لتخفيض دور الأسلحة النووية، فإن التقارير بأن بعض الدول على وشك استحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو تفكر في تخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية إنما تبعث على الانزعاج بشكل خاص. ونحن بدورنا، سنواصل الإصرار على إجراء المزيد من التخفيضات في ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية وسنواصل الدفع بحجة أن تدابير نزع السلاح النووي يجب أن تدمج العناصر الأساسية لقطع طريق الرجعة والتحقق والشفافية، بغية ضمان الحصول على ثقة المجتمع الدولي.

ودور المجتمع المدني يحظى بأقصى أهمية في دعم قضية نزع السلاح النووي ويستكمل الجهود الأخرى الساعية إلى تحقيق تلك الغاية. وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن تأييدنا الكامل للمشاركة الواسع والمنظمة في نزع السلاح للمنظمات غير الحكومية التي تناصر إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

يقلقنا أيضا خطر حصول جماعات من غير الدول على الأسلحة النووية وهذه المسألة تستحق اهتمامنا الشديد. ورغم محاولات المجتمع الدولي فإن هناك كميات كبيرة من

الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع عمليات تحويل المواد النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدام لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وهناك اتجاه واضح في الخطاب المعاصر لنزع السلاح إلى معاملة نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي وكأنهما مسألتان منفصلتان غير مترابطتين. إن محاولات تأمين التقدم في منع الانتشار بينما يتم التراجع عن التزامات نزع السلاح النووي محاولات ستؤدي إلى نتائج عكسية. ونؤمن بأن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار عمليتان متآزرتان وينبغي بناء على ذلك التعامل معهما على ذلك الأساس.

ويشدد الائتلاف على أهمية التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعت في المؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وكان مؤتمر عام ١٩٩٥ للاستعراض والتمديد قد اعتمد مجموعة من المبادئ والأهداف لمنع الانتشار ونزع السلاح النوويين، فضلا عن قرار بشأن الشرق الأوسط، يلزم تحقيقها جميعا. وأنشأت الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ (NPT/CONF.2000/28) التزامات محددة للدول الأطراف بضمان الاستكمال الناجح لأهداف المعاهدة، بما في ذلك التعهد القاطع للدول الحائزة للأسلحة النووية بالقضاء على ترساناتها النووية. ولا شك أن تسريع تنفيذ تلك الالتزامات سيسهم بقدر كبير في إنشاء عالم أكثر أمانا. وائتلاف البرنامج الجديد على استعداد للمشاركة مع الأطراف الأخرى في المعاهدة في حوار بناء لاستكشاف أساليب مبتكرة لإحراز تقدم في ذلك الصدد.

إن ائتلاف البرنامج الجديد يتطلع إلى بدء الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار بعزيمة كبيرة وأمل وتفاؤل. ومع مراعاة التجارب السابقة، التي كان بعضها

المواد النووية على نطاق العالم معرضة للسرقة والتحويل. وتقوم حاجة ماسة إلى ضمان الاستخدام الآمن للمواد النووية وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

تواصل حركة عدم الانحياز اهتمامها العميق بالصعوبات الراهنة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وإن عجز اجتماع القمة العالمي في العام المنصرم على معالجة قضية نزع السلاح وعدم الانتشار، وكذلك فشل مؤتمر عام ٢٠٠٥ الاستعراضي للدول الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تركا أثرا سلبيا جدا على مجهوداتنا الجماعية لتعزيز المزيد من السلام والأمن الدوليين. لذلك نحتاج إلى تكثيف مساعيها للخروج من المأزق الراهن في عملية التوصل إلى نزع السلاح النووي ومنع انتشاره بكل جوانبها.

وبالمثل، فإن فشل مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للقضاء ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومحاربه واستئصاله في التوصل إلى اتفاق على وثيقة ختامية شكل عائقا لمجهوداتنا في التعامل مع هذه المسألة. وإن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد صلاحية برنامج العمل وتشدد على الحاجة إلى تنسيق جهود الأمم المتحدة بقصد التوصل إلى اتفاق حول متابعة برنامج العمل حتى يمكن ضمان تنفيذه بالكامل.

وعلى ضوء هذا فإن من المهم أن تجدد كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها الكامل بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبواجبها في التقيد بالمبادئ الواردة فيه، فضلا عن مبادئ القانون الدولي الأخرى ذات الصلة.

تعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتعلن عزمها على تعزيز التعددية باعتبارها المبدأ الأساسي في كل جهودنا ومفاوضاتنا في هذه المجالات.

هناك سبيل واحد فحسب لضمان أن الأسلحة النووية لن تستعمل أبدا، ألا وهو التخلص الكامل منها. وكما ورد في تقرير لجنة أسلحة الدمار الشامل مؤخرًا.

”ما دامت هناك دولة حائزة على أسلحة نووية فإن الدول الأخرى سترغب في حيازتها. وما دامت تلك الأسلحة موجودة، فهناك خطر في أنها سوف تستعمل يوما ما سواء عمدا أو من دون قصد. وذلك الاستعمال سوف يكون كارثيا“.

إن الأسلحة النووية يمكن أن تقتل وأن ترعب وأن تُرهب. ولكنها لا يمكن أن تزيل الهوة بين المواقف المختلفة ولا أن تعزز الحوار ولا أن تضمن التنمية المستدامة.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

لي الشرف والامتياز أن أتكلم نيابة عن حركة عدم الانحياز.

اسمحوا لي أولا، سيدتي، بأن أهنئكم على توليكم رئاسة اللجنة. وأود أيضا أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. ونحن واثقون بأننا تحت قيادتكم سندفع إلى الأمام عمل اللجنة بتقديم توصيات محددة وإيجابية إلى الجمعية العامة. وإن حركة عدم الانحياز ستقدم لكم دعمها الكامل وتعاونها في سبيل تسهيل عملكم في رئاسة هذه الدورة الحادية والستين للجنة الأولى.

إن حركة عدم الانحياز تكرر موقفها المبدئي الثابت حول نزع السلاح والأمن الدولي، كما جاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الرابع عشر للحركة، الذي انعقد في هافانا في الفترة من ١١ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وفي ذلك الصدد ستعمم حركة عدم الانحياز الجزء المتعلق بنزع

للأسلحة النووية متحمسة جدا لتطوير ترسانات أضخم وأحدث من تلك الأسلحة. وإنما نؤمن بأن أنجع السبل لمنع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل هو التخلص الكامل من تلك الأسلحة.

إن حركة عدم الانحياز تؤكد أن التقدم في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي بكل جوانبه هو أمر ضروري لتعزيز السلام والأمن، وتعيد الحركة التأكيد على أن الجهود المبذولة لتحقيق نزع السلاح النووي والنهوج الدولية والإقليمية وتدابير بناء الثقة تكمل بعضها بعضا، ويجب، كلما أمكن، أن تتواصل في وقت واحد لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن حركة عدم الانحياز تشدد على أهمية تحقيق الالتزام العالمي بالتمسك بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك من قبل كل الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي يجب أن تساهم، من بين أمور أخرى، في عملية نزع السلاح النووي. وتكرر الحركة أنه إذا تم التحقيق الكامل لأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فإن الالتزام المستمر بنزع السلاح النووي من جانب الدول الموقعة على المعاهدة وخصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيكون جوهريا.

وحركة عدم الانحياز تؤمن بأن مسألة الانتشار يجب أن تحل بالوسائل السياسية والدبلوماسية وبأن التدابير في هذا الصدد يجب أن تؤخذ في إطار القانون الدولي والمعاهدات المتعددة الأطراف ذات الصلة وميثاق الأمم المتحدة.

وتعيد حركة عدم الانحياز التأكيد على أن التخلص الكامل من الأسلحة النووية هو الضمان المطلق الوحيد للحيلولة دون استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، وتؤكد الحركة كذلك على ضرورة تقديم الضمانات للدول غير النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية

وفي ذلك الصدد من الضروري أن يعود الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح إلى الانعقاد في أسرع وقت ممكن، ويفضل أن يكون في ٢٠٠٧، بموجب الولاية الصادرة من الجمعية العامة.

إن حركة عدم الانحياز تعيد تأكيد موقفها المبدئي تجاه نزع السلاح النووي، الذي يظل أولويتها العليا، وكذلك المسائل المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية بكل جوانبه. كما تشدد الحركة على الحاجة إلى بذل جهود منع الانتشار بالتوازي مع الجهود الرامية إلى بلوغ نزع السلاح النووي.

وتؤمن حركة عدم الانحياز بأن الآليات الحالية لنزع السلاح يجب أن تؤدي دورا مركزيا في معالجة شواغلنا وصياغة استجاباتنا. كما تعيد الحركة التأكيد على محورية اللجنة الأولى ك لجنة فرعية أساسية للجمعية العامة، في معالجة المسائل الهامة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي، لا سيما لصعوبة وتعقيد الوضع في هذا الميدان.

وبينما نشدد على دور مؤتمر نزع السلاح بصفته الجهاز التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، فإننا نكرر دعوتنا للمؤتمر حتى يتفق على برنامج عمل متوازن وشامل. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أهمية وملائمة هيئة نزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة بين آليات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح، وتدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإبداء العزيمة السياسية والمرونة اللازمين للتوصل إلى الاتفاق على التوصيات، استنادا إلى بندي جدول الأعمال المخصصين للمرحلة الدورية الحالية.

من دواعي أشد الأسف أن المخزونات الضخمة من الأسلحة النووية لا تزال موجودة وأن بعض الدول الحائزة

دعم الاحتياجات المشروعة للبلدان النامية من الطاقة النووية. وتشدد الحركة أيضا على أهمية الشفافية في مواصلة أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، وفي الاضطلاع بالأنشطة المرتبطة بها بدون أي تفرقة أو انتقائية، وفقا للميثاق وللقانون الدولي.

ما لم يتم أعضاء المجتمع الدولي سويا يبذل جهود جماعية للتصدي للتحديات الخطيرة التي تواجهنا، فإن حلمنا بتحقيق مستقبل مستقر يعمه الرخاء للجميع وخال من الأسلحة سيظل دون تحقيق. ويجب أن تتحلى بعزيمة سياسية أكبر للوصول إلى الأهداف المشتركة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. إن حركة عدم الانحياز ستقدم خلال هذه الدورة مشاريع قرارات أو مقررات حول المواضيع التالية: تدابير لدعم بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥؛ مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح؛ الصلة بين نزع السلاح والتنمية؛ التقيد بالمعايير البيئية في صياغة وتطبيق الاتفاقيات حول نزع السلاح والحد من التسلح؛ تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار؛ وعقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح.

ختاما، تكرر حركة عدم الانحياز دعمها الكامل ومشاركتها البناءة لكل الأعضاء خلال التداول والنقاش في هذه الدورة. إننا نحتاج إلى بذل أقصى طاقاتنا وتعزيز عزمنا السياسية لضمان التقدم في جدول أعمالنا الجماعي لعالم يسوده السلام والرخاء والأمن.

السيد كاهلوتو (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني

أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان التي أعلنت تأييدها لهذا البيان.

في عالم تسوده التحديات والتهديدات العالمية المتشابكة فإن الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن أمننا ورخاءنا

أو التهديد باستخدامها ضدها. وانتظارا للتخلص الكامل من الأسلحة النووية فإن حركة عدم الانحياز تستمر في الدعوة إلى إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونيا حول الضمانات الأمنية للدول غير النووية كأولوية.

وتشدد حركة عدم الانحياز على أن إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية التي تم إنشاؤها وفقا لمعاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية وكذلك مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية هي خطوات إيجابية وتدابير مهمة تجاه تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد نرحب بتوقيع معاهدة إنشاء منطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية من جانب بلدان آسيا الوسطى الخمسة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في سمبيلاتينسك.

وتحت حركة عدم الانحياز الدول على عقد اتفاقيات يتم الوصول إليها بحرية بين الدول في الإقليم المعني بغرض إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأقاليم التي ليس بها مثل تلك المناطق.

والحركة تعتبر إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية خطوة إيجابية تجاه تحقيق هدف نزع السلاح النووي على مستوى العالم، وتكرر دعمها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الخاصة بذلك. وريثما تقام تلك المنطقة، تطالب حركة عدم الانحياز إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بدون إبطاء وبوضع كل منشآتها فورا تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية.

إن حركة عدم الانحياز تعيد التأكيد على الحاجة إلى احترام الحق الثابت للبلدان النامية في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون أي تفرقة. وتشدد الحركة على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو في

الصراعات السياسية بالوسائل الدبلوماسية والمساعدة الإنمائية والحد من الفقر وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن المعاهدات المتعددة الأطراف وآليات التحقق الفعالة تظل أساسية. ومن العناصر المهمة الأخرى تنسيق الضوابط على الصادرات وطينا وعالميا؛ وبرامج خفض التهديد التعاونية؛ وضمان ضبط وأمن المواد والمنشآت والخبرات المتسمة بالحساسية؛ وتسخير الامتيازات السياسية والاقتصادية، بما في ذلك اتفاقيات التجارة والمساعدات؛ ومنع تدبير أنشطة الحيازة غير المشروعة، بما في ذلك من خلال الترويج لمبادرة أمن الانتشار؛ وأخيرا، وكحل أخير، التدابير القسرية وفقا للميثاق.

بناء السلام جزء مكمل للمفهوم الأمني الأوسع. وتأتي لجنة بناء السلام بمساهماتها المطلوبة لمساعي الأمم المتحدة في سبيل السلام والأمن. وأن الاتحاد الأوروبي سيعمل جاهدا لضمان أن يكون لهذه الهيئة الجديدة دور قوي وحيوي في منظومة الأمم المتحدة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي التأكيد على أهمية التكامل الهيكلي لنزع السلاح وتدابير التسريح وإعادة الإدماج في عمل لجنة بناء السلام.

إن أحداث العام المنصرم توضح أن الإرهاب لا يزال يهدد السلام والأمن الدوليين. وهذا التهديد يمكن مواجهته بفعالية من خلال تعاون عريض القاعدة في إطار الأمم المتحدة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٢٨٨/٦٠) كوثيقة هامة وتعبير عن التضامن العالمي في الحرب ضد الإرهاب ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء على البناء على هذا الإنجاز وعلى تكثيف جهودها للوصول إلى توافق سريع في الآراء حول اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب. ونؤكد على الوقاية وعلى توجيه الحرب ضد الإرهاب وفقا لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي.

يعتمدان بصورة متزايدة على نظام فعال متعدد الأطراف. ويرغب الاتحاد الأوروبي في المشاركة في تطوير مجتمع دولي قوي ومؤسسات دولية كفؤة ونظام دولي مبني على القانون. وهذا سوف يستلزم تقوية الأمم المتحدة وتأهيلها حتى تصبح قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها والعمل بفعالية. وأن الاتحاد الأوروبي يؤمن بأن من المهم أن العمل الذي ينجز في اللجنة الأولى يساهم أيضا في تحقيق الأهداف الأعم التي حددها الأمم المتحدة، وأن اللجنة تتجاوب مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

سوف نشرح وجهات نظرنا باستفاضة في بياننا التي سنبدلي بها فيما يتصل بمجموعات مشاريع القرارات خلال المناقشة المواضيعية. وتوخيا للكفاءة وتوفير الوقت، سأوجز بياني الشفوي اليوم. علما بأن النص الكامل للبيان قد تم توزيعه.

إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأمنية مبنية على مفهوم واسع وشامل للأمن. وهذا المفهوم يتفق مع تسليم الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويعضد بعضها بعضا. وفي تلك الوثيقة سجلنا موافقتنا على أن التطورات الحالية والظروف تتطلب أن نبني على وجه السرعة توافق آراء حول التهديدات والتحديات الكبرى. ولقد التزمنا بترجمة ذلك التوافق في الآراء إلى عمل محدد يتضمن معالجة الأسباب الجذرية لتلك التهديدات والتحديات بحزم وتصميم.

ونرى أن منع الصراع والتهديد بالصراع لا يمكن أن يكون سابقا لأوانه. ونرحب بالتقرير المرحلي للأمين العام حول منع نشوب الصراعات المسلحة (A/60/891)، ويجب أن تتم معالجة الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار بغرض الوصول إلى حلول مستدامة، بما في ذلك بذل جهود لحل

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية للنظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، والأساس الضروري لمواصلة نزع السلاح النووي طبقا للمادة السادسة من المعاهدة، وعنصرها مهما في مواصلة تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. والمعاهدة حيوية كما كانت دائما. ونواصل الدفاع عن توافق الآراء ذلك على أساس الإطار الذي أرسته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بدعم المقررات والقرارات المتخذة في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠، وسنقي نصب أعيننا الحالة الراهنة. ونلاحظ أيضا أن التقرير النهائي، الذي يتضمن برنامج العمل المعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٥، يشكل مرجعا لعملية الاستعراض في المستقبل التي سيشارك فيها الاتحاد الأوروبي.

ويتمسك الاتحاد الأوروبي بموقفه الموحد المتفق عليه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والمتعلق بمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار. ونواصل أيضا العمل من أجل الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم الانتشار، وندعو الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية. ويرى الاتحاد الأوروبي أن اتفاقات الضمانات الشاملة مع البروتوكولات الإضافية تشكل معيار التحقق الراهن للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي وسيلة أساسية لأن تثبت الأطراف عمليا أنها تفي بالتزاماتها. بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

وفي سنة الذكرى الخمسين هذه للموافقة على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية يعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على دعمه الكامل لعمل تلك المنظمة الفريدة التي لا غنى عنها. ونحن نؤيد تعزيز دور مجلس الأمن الدولي بوصفه الحكم النهائي فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين،

ويجب فعل كل ما يمكن لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل والمواد الحساسة الأخرى. إن الجماعات الإرهابية أظهرت أنها لن تتردد أبدا في استخدام الوسائل الأشد فتكا.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل توصيلها هو أكبر تهديد كامن للأمن العالمي، وإن انتشار تكنولوجيا القذائف يضيف عنصرا آخر يثير القلق. وإن الاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم وتنفيذ وتقوية المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح ومنع الانتشار.

يشكل تحدي الانتشار والمخاطر المرتبطة به عنصرا مهما في سياسة الاتحاد الأوروبي بشأن العلاقات الخارجية. وإن استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل تلزم الاتحاد بالعمل بحزم، مستخدما كل الوسائل والسياسات المتاحة لديه لمنع برامج الانتشار التي تثير القلق على نطاق العالم وإعاقتها ووقفها، وحيثما أمكن القضاء عليها.

الاتحاد الأوروبي مقتنع بأن النهج المتعدد الأطراف لمنع الانتشار ونزع السلاح يوفر أفضل الوسائل لمقاومة تهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل للأمن الدولي. ووفقا لما جاء في الموقف المشترك لعام ٢٠٠٣ حول الاتفاقات المتعددة الأطراف في مجال منع الانتشار، فإن الاتحاد الأوروبي يؤيد التصديق العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتقيدها وكذلك باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك ضد انتشار القذائف التسيارية فضلا عن بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تلك الوثائق الهامة تمثل الأساس لجهود المجتمع الدولي لنزع السلاح ومنع الانتشار. أنها تساهم في بناء الثقة والاستقرار والسلام في العالم بما في ذلك الحرب ضد الإرهاب.

٢٠٠٥، وهو الموقف الذي يتمسك الاتحاد الأوروبي به. ونحن على استعداد للنهوض بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ونؤيد بدء المفاوضات بشأنها في ربيع عام ٢٠٠٧.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى الاستمرار بتصميم في تعزيز العمل على مكافحة الانتشار غير الخاضع للمراقبة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها ومكافحة سوء استعمالها. لقد أصبحت هذه الأسلحة أسلحة دمار شامل حقيقية تستعمل يوميا. وقد التزمنا بمعالجة المشكلة عن طريق برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وذلك التعهد أكد على أعلى مستوى خلال مؤتمر القمة العالمي السنة الماضية.

والاتحاد الأوروبي يصيبه الإحباط العميق لأن مؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض برنامج العمل عاجز عن الاتفاق على وثيقة ختامية. وعلى الرغم من ذلك، ننوه بقيمة المؤتمر في إعادة التأكيد على التزامنا بمبادئ برنامج العمل بتدابيره وأهدافه.

وفي تطور إيجابي جديد يرحب الاتحاد الأوروبي بالتأييد المتنامي، في كل أجزاء العالم، لإبرام معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة تضع معايير موحدة للتجارة العالمية بالأسلحة التقليدية، بوصفها صكا شاملا يقوم على أساس القواعد والمعايير المقبولة عالميا. وثمة حاجة إلى البدء بعملية شاملة لتحقيق هذا الهدف في أقرب فرصة في الأمم المتحدة، ويوفر مشروع القرار الذي تجري المناقشة بشأنه الأساس لذلك. ومن شأن المعايير الملزمة، المتسقة مع المسؤوليات القائمة للدول بمقتضى القانون الدولي ذي الصلة، أن تكون حرجة في التصدي لانتشار الأسلحة التقليدية، غير المرغوب فيه والمستهتر والمقوض للسلام والأمن والتنمية والاحترام

حتى يستطيع أن يتخذ الإجراء المناسب في حالة عدم الامتثال للالتزامات بمقتضى معاهدة عدم الانتشار.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي قدما إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض التالي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٧، الذي من المقرر أن يعقد في فيينا. ونحن ملتزمون بالإسهام بنشاط في تحقيق ذلك الاجتماع نتائج ناجحة. ونرى أن الدورة التالية لاستعراض معاهدة عدم الانتشار ينبغي أن تؤدي إلى نتائج ملموسة تبني على جميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار ابتغاء تعزيز النظام.

بيد أن ذلك النظام الأساسي يتعرض للضغط من التحديات التي توجدها مسألة برنامج إيران النووي وإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن امتلاكها لأسلحة نووية.

يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، ويدعو إيران إلى الاستجابة بسرعة لمطالب المجتمع الدولي في تنفيذ القرار، بخاصة عن طريق تعليق نشاطاتها في مجال التخصيب وفقا للقرار.

ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن أي برنامج متعلق بالأسلحة النووية وعلى إزالته بسرعة وشفافية وبطريقة يمكن التحقق منها وعلى نحو لا يمكن عكس اتجاهه.

ويولي الاتحاد الأوروبي الأولوية الأولى للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - وهي معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى - كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد وُضح ذلك في الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي المتعلق بمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار في ٢٥ نيسان/أبريل

مؤتمر استعراض الأسلحة الصغيرة، الذي عقد قبل أشهر قليلة، من تحقيق النتائج بسبب معارضة وفد واحد.

والحالة الأخيرة كانت محبطة على نحو خاص لبلدان منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. فقد اجتمعت تلك البلدان في أنتيغوا بغواتيمالا في أيار/مايو من هذه السنة، وسعت إلى تكميل برنامج العمل في مؤتمر الاستعراض باعتماد تدابير لتنظيم أنشطة السمسرة في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وسعينا أيضا إلى تأييد صك ملزم قانونا دوليا بشأن السمسرة بالأسلحة غير المشروعة.

وفضلا عن ذلك يتتابنا القلق من قلة الضوابط على امتلاك المدنيين للأسلحة الصغيرة والتهاون في تنظيم الذخائر، وفي المقام الأول من نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الدول. ووفد بلدي ملتزم التزاما كاملا بهذه الأهداف المتفق عليها على مستوى إقليمي والمنعكسة بوضوح في إعلان أنتيغوا. وفي هذا الصدد، نعتقد أن المبادرة التي أطلقتها كوستاريكا وبلدان أخرى دعما لمعاهدة للتجار بالأسلحة يمكن أن تصبح صكا بالغ القيمة.

والشلل غير المقبول في مؤتمر نزع السلاح دفع بنا إلى أن نتوخى بدائل تسمح لنا بإحراز التقدم في ذلك الصدد. وأفكارنا لم يرحب بها دائما الذين لم يرغبوا في تحقيق التقدم، وأعاقوا حقا إحراز التقدم في منتديات أخرى. لقد استمعنا إلى اعتراضاتهم، ولكننا لم نسمع منهم عن مقترحات للخروج من الطريق المسدود. وما زلنا نعتقد أن الجمعية العامة، بحكم تشكيلها العالمي وأساليب عملها، هي الهيئة القادرة على تولى المسؤوليات التي لا تستطيع الهيئات الأخرى توليها بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية وإساءة استخدام قاعدة توافق الآراء التي تحولت إلى شكل حقيقي من أشكال حق النقض. إن المبادرة التي قدمناها في هذه الهيئة في العام الماضي ما زالت صالحة، لا سيما على ضوء الأحداث

الكامل لحقوق الإنسان في بعض أشد أجزاء العالم ضعفا. ويدعو الاتحاد الأوروبي والدول والمناطق الأخرى إلى إجراء مناقشات وإلى الموافقة على بدء عملية تركز على الأمم المتحدة لاتخاذ إجراء تطوعي في ذلك المجال.

وكما ذكرنا، سيكون النص الكامل لهذا البيان متاحا كتابة. ونرجو طمأننتكم على دعمنا الكامل خلال المؤتمر.

السيد ماكيديو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا، دعوني أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسة للجنة الأولى. ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين.

تؤيد المكسيك تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به قبل هنيهة ممثل مصر باسم ائتلاف البرنامج الجديد. ونشكر ممثل مصر على العبارات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي. وبهذه المناسبة، أود أن أشير إلى مسائل محل اهتمام خاص لدى حكومة بلدي. ولن أتلو نصي الكامل الذي سيتاح في وقت لاحق.

يبدو أن الحالة الراهنة متسمة بالتهديد الدائم المتمثل في احتلال التوازن بين الإجراءات المتخذة لتحقيق أهداف نزع السلاح من ناحية، والإجراءات المتخذة لمكافحة الإرهاب وعدم الانتشار من الناحية الأخرى. وفيما يتعلق بالمسألتين الأخيرتين، على نحو خاص، تجنح مكافحة آفة الإرهاب إلى تأييد استراتيجيات عدم الانتشار الأفقية.

وبلدي يأسف أسفا شديدا لعجزنا عن إيقاف اتجاه الإخفاقات المستمر في المفاوضات بشأن نزع السلاح. وكنا نأمل أن نتمكن، بعد خيبة الأمل سنة ٢٠٠٥، من اتخاذ مسار جديد في سنة ٢٠٠٦. ومع ذلك فإن آمالنا تبددت مرة أخرى. ومؤتمر نزع السلاح لم يستطع تبني برنامج يسمح له باستئناف مفاوضات الموضوعية. ومن المؤسف أنه حتى في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لم يتمكن

للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والالتزام بعدم امتلاك أو نقل الأسلحة النووية، والالتزام بالحد من المخزون النووي بهدف تحقيق نزع السلاح النووي. وهذه التزامات ملزمة قانوناً ويجب أن تنصدي لها بنفس الطريقة.

وبالإضافة إلى أحكام المعاهدة هناك اتفاقات أخرى تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المؤتمرات الاستعراضية. ومن جملة ذلك القرار بشأن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، الذي كان جزءاً من التوافق الذي سمح بالتمديد المفتوح للمعاهدة في عام ١٩٩٥. وقد حدد ذلك القرار الشروط لإبرام اتفاقات بشأن الإمدادات النووية، بما في ذلك قبول الاتفاقات الملزمة قانوناً الخاصة بعدم امتلاك الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، فإن المكسيك تتابع عن كثب بعض التطورات، مثل عقد اتفاقات تعاون نووي مع دول غير أطراف في المعاهدة. إن عدم احترام المبادئ الأساسية المتفق عليها يضعف كذلك نظام عدم الانتشار الذي بنيناه بمشقة كبيرة خلال العقود القليلة الماضية.

وفي هذا الصدد، تعكف المكسيك على اتخاذ إجراءات ترمي إلى إزالة التهديد النووي، بما في ذلك التحويل الممكن للمواد والتكنولوجيا النووية واستخدامها في أغراض غير سلمية، بالإضافة إلى احتمال استخدام أسلحة دمار شامل من جانب الإرهابيين، بما يهدد أمن دولنا. وفي ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، احتفلنا بالذكرى العاشرة لفتوى محكمة العدل الدولية المتعلقة بواجب إجراء المفاوضات والانتهاج منها بحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وهذا واجب قانوني ينبغي الوفاء به على وجه السرعة. ويشدد بلدي على أنه بدون نزع سلاح فعال فإن جهودنا في مجال عدم الانتشار ستعرض للتقويض.

التي جرت في مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٠٦. ونحن نعتزم مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة.

وقد أحاط بلدي علماً باهتمام كبير باقتراحات محددة قدمت خلال مؤتمر نزع السلاح، وأكدنا بأننا على استعداد لإبداء المرونة. وأفضل مثال على ذلك هو استعدادنا لبدء العمل بشأن اتفاقية لحظر المواد الانشطارية، من خلال استخدام الولاية ومشروع الصك المقدمين لنظر المؤتمر في صيف هذا العام، كنقطة انطلاق بغض النظر عن مواطن القصور فيهما. ونحن نرغب في اتخاذ مواقف بناءة ونتوقع من الآخرين أن يتحلوا بعقل منفتح إزاء العمل بشأن المسائل التي تعتبر أولويات في نظر الغالبية، كترع السلاح النووي. ويجدوننا الأمل أن يكون عام ٢٠٠٧ عام تقدم حقيقي وليس مجرد تكرار لما حدث في عام ٢٠٠٦. أما إذا استمر الوضع الحالي، فإن المؤتمر سيظل يفقد مصداقيته، وسيكون من الضروري إيجاد بديل يمكننا من إحراز التقدم بشأن المجالات التي لم يحقق ذلك المحفل النجاح فيها.

سوف نبدأ قريباً دورة أخرى لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي وثيقة أساسية في نظام الأمن الدولي. وكما ذكر وزير الطاقة المكسيكي قبل أسابيع في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن بلدي يدعم بقوة مقترح النمسا بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في فيينا خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧. وتعتبر المكسيك بأن هذا المكان لعقد الاجتماع سوف يعزز العلاقة بين المعاهدة والوكالة. كما نأمل أن تتمكن خلال الدورة الأولى من إرساء أساس لضمان أن تصبح هذه المعاهدة، التي تشكل حجر الأساس لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، معززة بقدر أكبر في نهاية هذه العملية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب أن نركز على الحقوق والواجبات والامتثال إلى الالتزامات المكرسة في المرتكزات الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة، وهي الحق غير القابل

لدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة بلدي بقيام فييت نام مؤخرا بالتصديق على المعاهدة.

وسيواصل وفدي العمل البناء في هذه اللجنة من أجل بلوغ أهدافها، وسندعم الرئاسة في جهودها لتحقيق النجاح لمساعدتنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): والآن، أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين.

السيد ميورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولاً، بالنيابة عن وفد الأرجنتين، أن أهنيكم، سيدي، على انتخابكم رئيسة لهذه اللجنة. إننا نشعر بأن انتخاب امرأة لرئاسة هذه اللجنة الهامة سيسهم في تعميق الوعي بالمنظور الجنساني بشأن هذه المسائل وفي منظمنا برمتها. وتقدم بتهاننا كذلك إلى أعضاء المكتب. وأود أن أعتنم هذه الفرصة للترحيب بوكيل الأمين العام، السيد تنكا، وأتمنى له النجاح في أداء واجباته.

سيدي ممثل البرازيل الموقر ببيان نيابة عن بلدان المحروط الجنوبي والدول المنتسبة خلال المناقشة الموضوعية. ونحن نؤيد ذلك البيان. ومراعاة للاختصار، سأقتصر على الملاحظات الآتية. إن تكيف الأمم المتحدة والهيكل الإقليمية مع السياق الدولي الجديد، يتطلب، في رأينا، حواراً متعدد الأطراف. وفي ميدان نزع السلاح والأمن الدولي، فإننا نواجه حالة من الشلل الذي أصاب ما يسمى بآلية نزع السلاح، ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. ويهيب وفد الأرجنتين بكل الوفود بأن تجري حواراً صريحاً، وأن تتبع نهجاً واقعياً من أجل إيجاد ردود على التحديات الجديدة.

وفي مجال أسلحة الدمار الشامل، ما زلنا نشجع بنشاط إضفاء الطابع العالمي على صكوك نزع السلاح وعدم الانتشار القائمة الملزمة قانوناً وتعزيزها بغية توطيد أساس الأمن المشترك. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز نظام عدم

في ختام المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ٢٠٠٠، التزمت الدول الحائزة للأسلحة النووية بصورة قاطعة بالتدمير الكامل لمخزونها من الأسلحة النووية. ومما يثير قلق وفدي أن هذا الهدف لم يتحقق وأن تلك الدول نفت أو تجاهلت ذلك الالتزام. ومرة أخرى، نهب بالدول الحائزة للأسلحة النووية، وبعضها دول وديعة للمعاهدة، بأن تفي بوعدها وأن تعمل على وجه السرعة لتنفيذ التدابير العملية الثلاثة عشر لنزع السلاح النووي المتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

ووفقاً للالتزامات التي جرى التعهد بها، ينبغي اتخاذ خطوات ثابتة نحو نزع السلاح النووي. ولكن على النقيض من ذلك، فإننا نلاحظ بقلق شديد أن الأسلحة النووية ما زالت جزءاً من المذاهب الاستراتيجية، وأن النظر جارٍ في تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية أكثر تقدماً وتطوراً. ومما يقلقنا أيضاً عدم وجود أي صك ملزم قانوناً ينظم بشكل مرض مسألة القذائف.

وقد رحبت حكومة بلدي بتقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، برئاسة السيد هانس بليكس، الذي أكد على أن الأسلحة النووية يجب ألا تستخدم على الإطلاق. وتشكل التوصيات التي اعتمدها أعضاء اللجنة بتوافق الآراء مساهمة قيمة من شأنها أن تنشط الحوار بشأن نزع السلاح وأن تكون مرشداً لإجراءات الدول بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعوة التي وجهها رئيس اللجنة الدكتور بليكس للمشاركة في اجتماع فريق الخبراء المستقلين في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وخلال المناقشة الموضوعية.

إن الذكرى العاشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي بمثابة فرصة سانحة لدعوة الدول التي لم تصادق على المعاهدة حتى الآن للقيام بذلك بدون تأخير، لا سيما الدول التي تشكل مصادقتها شرطاً

سيدتي، قبل أن أحتتم، أود أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا لرئيس اللجنة الأولى في الدورة السابقة، السفير شوي من جمهورية كوريا، على أدائه وقيادته الممتازين.

سيدتي، بوسعك الآن أن تعتمد على دعم وتعاون وفدي الكاملين لجعل دورة هذه اللجنة مثمرة كما نرغب جميعنا.

السيد شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، اسمحي لي، سيدتي، بأن أهنيك على انتخابك لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة في هذه الدورة. ومن المؤكد أن دورة اللجنة الأولى هذه ستتوج بالنجاح تحت قيادتك القديرة.

على مدى العام الماضي منذ دورة اللجنة الأخيرة، لم تكن حالة الأمن الدولي هادئة. فقد تأثرت التطورات على الصعيدين الدولي والإقليمي بالصراعات الإقليمية المتكررة وقضايا بؤر التوتر المعقدة. بيد أن السلم والتنمية والتعاون ما زالت الطموحات المشتركة للمجتمع الدولي. وأثناء هذه الفترة التاريخية الهامة، التي تسير فيها الفرص والتحديات جنباً إلى جنب، يتحتم على جميع الدول أن تتبنى مفهوماً أمنياً جديداً يتسم بالثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون. وينبغي لنا أن نسعى إلى بناء عالم يشيع فيه الوثام من خلال التمسك بالتعددية والأخذ بنهج مفيد للجميع، حيث تتعايش البلدان بود سياسي وتمارس على قدم المساواة التعاون الاقتصادي المفيد لكل الأطراف وتتعامل على أساس الثقة فيما بينها، وتنسق المسائل الأمنية بينها عن كثب ويكمل بعضها بعضاً ثقافياً.

منذ بداية هذا العام، برزت بقوة قضايا عدم الانتشار الإقليمية. ومرت العملية الدبلوماسية الهادفة لحل هذه القضايا بتعرجات وانحناءات وهي تواجه الآن صعوبة شديدة. وفي نفس الوقت، لا يزال العمل بالمعايير المزدوجة والانتهازية

الانتشار ينبغي أن يكون مصحوباً بالوصول إلى التكنولوجيا من جانب الدول التي تمثل بالكامل لالتزاماتها الدولية.

ومن جهة أخرى، فإن التكديس المفرط للأسلحة التقليدية، خاصة الأسلحة الصغيرة، ناتج عن التوترات أو الصراعات، وهو أيضاً سببٌ في تفاقم الصراعات أو استمرارها، ويسهم في معدلات الجريمة المرتفعة ويسبب الوفيات بين المدنيين الأبرياء، خاصة بين أضعف فئات المجتمع.

ونرحب بالنتائج التي حققها هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المعني بسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولا يوجد شك في أهمية تدبير بناء الثقة هذا الرامي إلى زيادة الشفافية على الصعيد العالمي.

وفي نفس الوقت، لا نستطيع أن نكتم شعورنا بالإحباط إزاء عدم تحقيق أية نتائج أثناء مؤتمر استعراض عام ٢٠٠٦ المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ونأمل أن نتمكن من إعادة توجيه هذه الجهود في المستقبل القريب.

أثناء دورة الجمعية العامة التاسعة والخمسين، بادرت الأرجنتين بتقديم مشروع قرار معنون "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية". وقد فعلنا ذلك انطلاقاً من اقتناعنا بأن الحوار والتفاهم المتبادل يمثلان أساساً لتوليد الإرادة السياسية اللازمة.

وبعد اعتماد قرار الجمعية العامة ٩٢/٥٩ و ٨٢/٦٠، دون تصويت وبمشاركة عدد كبير من الدول في تقديمهما، وبعد إنشاء قاعدة بيانات لدى إدارة شؤون نزع السلاح، نعتقد أننا قادرون على الإسهام بفعالية في أعمال هذه اللجنة والمضي قدماً في اعتماد هذا القرار كل سنتين. ومرة أخرى، نحن ممتنون لجميع الذين أعربوا عن رغبتهم في المشاركة في تقديم مشروع القرار، ومرة أخرى ندعو جميع الوفود إلى دعم هذه المبادرة.

وبالنسبة إلى المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، تلتزم الصين بصون السلم والاستقرار في شبه الجزيرة وجعلها خالية من الأسلحة النووية، وتشجيع المحادثات السداسية. فقد ثبت أن المحادثات السداسية لا تزال آلية فعالة لتعزيز التفاهم وحل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ونأمل أن تعمل الأطراف المعنية معاً لتوسيع الأرضية المشتركة، والتلاقي في وسط الطريق على نحو يتسم بالهدوء وبقدر أكبر من المرونة، بقصد استئناف المحادثات السداسية في وقت مبكر، وبدء التنفيذ التدريجي للبيان المشترك الذي صدر أثناء الدورة الرابعة من المحادثات السداسية. فهذا هو الحل الوجيه الوحيد للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وبالنسبة إلى المسألة النووية الإيرانية، تدعم الصين الجهود التي تبذل للحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي الدولي، وتعارض انتشار الأسلحة النووية، وتدعم في نفس الوقت الحفاظ على السلم والاستقرار في الشرق الأوسط وحل المسألة النووية الإيرانية حلاً سلمياً من خلال المفاوضات الدبلوماسية. وفي حين أن الاستخدام السلمي للطاقة النووية حق لجميع البلدان، فإن جميع البلدان ينبغي أن تحترم واجباتها والتزاماتها التعاقدية. وينبغي أن تكون الأولوية حالياً للحفاظ على مواصلة الحوار الجدي بين إيران ودول الاتحاد الأوروبي الثلاث، بهدف استئناف المحادثات في وقت مبكر. وتأمل الصين أن تبدي الأطراف المعنية قدراً أكبر من المرونة وأن تظل متحلية بالهدوء والصبر والالتزام بالقضية الصحيحة المتمثلة في السعي إلى الحلول السلمية. فهذا من شأنه أن يوفر ظروفاً مواتية لإعادة المسألة النووية الإيرانية إلى مسار المفاوضات. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في هذه العملية.

آليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف عنصر هام من عناصر نظام الأمن الدولي الراهن. وتؤدي هذه الآليات دوراً أساسياً في الحفاظ

مستمراً دون هوادة، ويواجه نظام عدم الانتشار الدولي خطر الاستمرار في إضعافه. وفي الحالة الراهنة، أصبح مهماً وعاجلاً أن يحقق المجتمع الدولي توازناً بين عدم الانتشار من جهة، وصون السلم والاستقرار الإقليميين والاستجابة للشواغل الأمنية المشروعة للبلدان المعنية، والحق في الاستخدامات السلمية من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، تود الصين أن تتقدم بالمقترحات التالية.

أولاً، اعتماد نهج شامل لمعالجة كل من أعراض مشاكل الانتشار وأسبابها الجذرية. ولا يجوز لأية جهود دولية تتعلق بعدم الانتشار أن تحيد عن الهدف الأساسي المتمثل في حفظ وتعزيز السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين.

ثانياً، ينبغي أن تلتزم الأطراف المعنية نفسها بتطبيع العلاقات بينها من خلال التشاور وعلى أساس الاحترام المتبادل، مما يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف عدم الانتشار ويعزز السلم والاستقرار.

ثالثاً، ينبغي الاستمرار في نهج الحوار والمفاوضات. فاللجوء إلى العقوبات أو ممارسة الضغط لن يحل المشاكل من جذورها، بل قد يؤدي إلى تصعيد الأزمات مع ما ينجم عن ذلك من تأثيرات سلبية.

رابعاً، ينبغي ضمان الطابع غير المتحيز وغير التمييزي لجهود عدم الانتشار الدولية، وينبغي أن تدار العلاقة بين عدم الانتشار والاستخدامات السلمية للعلم والتكنولوجيا على نحو سليم بطريقة متوازنة.

خامساً، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على نظام عدم الانتشار الدولي. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي، من خلال مناقشات بمشاركة واسعة، على تحقيق تقدم يواكب الزمن وبناء توافق آراء عريض من أجل تعزيز وتدعيم الآليات المتعددة الأطراف.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية، للمساعدة على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، واتخاذ تدابير ملموسة لتدعيم نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ثالثاً، ينبغي إعادة تنشيط أعمال مؤسسات الحد من الأسلحة ونزع السلاح التقليدية المتعددة الأطراف. فمؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح كانا دائماً منتدبين هامين لتعزيز الجهود المبذولة في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي ضوء الحالة الجديدة والمهام الجديدة، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لكسر الجمود في المؤسسات ذات الصلة وإعادة تنشيطها ليتسنى لها القيام بأدوارها المناسبة. وفي نفس الوقت، من المهم التمسك بمبدأ توافق الآراء بغية ضمان الإنصاف والاتساق العالمية في الجهود التي تبذل في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف.

رابعاً، ينبغي أن يأخذ المجتمع الدولي بنهج يراعي الإنسان في معالجة المسائل الإنسانية المتعلقة بتحديد الأسلحة. وينبغي مواصلة التشجيع على تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، وبنبغي تعزيز عالميتها وفعاليتها. إضافة إلى ذلك، يظل التنفيذ الشامل والفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة مهمة ملحة للمجتمع الدولي. وينبغي اتخاذ تدابير لضمان تنفيذه تنفيذاً فعالاً.

خامساً، توجد حاجة لتعزيز بناء القدرة على مكافحة التهديدات الجديدة، مثل الإرهاب النووي.

لما كانت الصين من مهندسي نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الدولي ومدافعة عنه ومشاركة فيه، فإنها تتخذ دائماً، على نحو يتسم بمسؤولية عالية، تدابير

على سلم واستقرار العالم وتعزيز التنمية المشتركة لدول العالم. بيد أن من المؤسف أن عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف عصفت بها أثناء العام الماضي مصاعب كبيرة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن عمل المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة يفتقر إلى الزخم.

وفي ظل الظروف الجديدة، توجد مصلحة مشتركة لجميع الدول في مواصلة التشجيع على إحداث تطورات سليمة في عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعددة الأطراف، التي تشترك جميع الدول أيضاً في تحمل المسؤولية عنها. وتعتقد الصين أن المجتمع الدولي ينبغي أن يركز جهوده على الجوانب التالية.

أولاً، يجب أن تركز الجهود للحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وتحقيق الأمن المشترك لجميع الدول، بغية إزالة الأسباب الجذرية للخطر الذي يهدد السلم والاستقرار. وينبغي تقليص دور الأسلحة النووية في الأمن الوطني، ويجب النهوض بلا انقطاع بموقف قوامه نزع السلاح النووي. وينبغي التفاوض على صك قانوني دولي بشأن إعطاء ضمانات أمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، والنظر فيه في تاريخ مبكر. وينبغي اتخاذ تدابير وقائية فعالة لمنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وينبغي التفاوض على صك قانوني دولي مناسب وإبرامه لضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ثانياً، ينبغي أن يلتزم المجتمع الدولي بالحفاظ والتأكيد على النظم الدولية للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. ومن المحتم حالياً تعزيز سلطة وعالمية وفعالية معاهدات الحد من الأسلحة وعدم الانتشار، مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية

السيد شترويلي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):
بداية، اسمحي لي يا سيدتي أن أتقدم إليك بالتهنئة على انتخابك رئيسة للجنة الأولى وأن أؤكد لك دعم وفدي الكامل في تصريف أعمالك.

اللجنة الأولى هي المنتدى الرئيسي لمناقشة تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولتحقيق هذه الغاية، ولتيسير تبادل موضوعي للآراء، نرحب باستمرار تنفيذ التدابير التي اعتمدت في عام ٢٠٠٤ لتحسين فعالية وإنتاجية أعمالنا.

ونلاحظ أن المنتديات الدولية للمفاوضات بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح لا تزال تواجه طريقاً مسدوداً بصورة عامة. ولا تعزى حالات الجمود هذه إلى الهياكل الموجودة حالياً، بل إلى افتقار الدول لإرادة الدخول في مفاوضات. كما أن تعارض مصالح وأولويات الدول واضح بشكل خاص في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

ومع ذلك، يبدو الآن أن المؤتمر، بفضل مبادرة رؤساء المؤتمر الستة في عام ٢٠٠٦، عاد إلى مساره الصحيح. وقد مكنا التنسيق بين الرؤساء من إجراء حوار منظم وموضوعي بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر. ونحن مسرورون بشكل خاص بالمناقشة بشأن المفاوضات المتعلقة بوقف إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية. ونعتقد أن المفاوضات بشأن هذا الموضوع يجب أن تبدأ دون تأخير أو شروط مسبقة، وأن تراعي مصالح جميع أعضاء المؤتمر.

إن سويسرا، التي ستتولى رئاسة المؤتمر في عام ٢٠٠٧، تؤيد بقوة تنسيق أعمال الرؤساء الستة القادمين. وسنبذل كل جهد لترسيخ التقدم الذي أحرز في عام ٢٠٠٦. بيد أنه ينبغي ملاحظة أن البحث عن توافق آراء في الإطار متعدد الأطراف يتوقف إلى حد كبير على التطورات الإقليمية ونجاح الدبلوماسية الدولية.

ملموسة تهدف إلى دعم التعددية وتعزيز قضية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي.

وبوصف الصين دولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها لم تخفق أبداً في تحمل مسؤولياتها والوفاء بالتزاماتها في ميدان نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وقد أبدت الصين دائماً الحظر الشامل والتدمير الكلي للأسلحة النووية، وامتنعت عن الدخول في سباق تسلح نووي، وأسهمت، بدلا من ذلك، في نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وشجعت الصين على الدوام بنشاط الجهود الدولية التي تبذل لمنع تسليح الفضاء الخارجي وقيام سباق تسلح فيه.

وتعارض الصين بقوة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتشارك بنشاط في الجهود الدولية الرامية لمنع الانتشار. وتؤيد أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ونشارك بنشاط في أعمالها. وبالتعاون مع إدارة شؤون نزع السلاح والاتحاد الأوروبي وحكومات استراليا والداخرك والمملكة المتحدة والنرويج، استضافت الصين في بيجين في تموز/يوليه ٢٠٠٦ بنجاح حلقة عمل دولية، هي الأولى من نوعها، حول تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتسير الصين بتصميم على طريق التنمية السلمية. وقد وضعت دائماً تنميتها في خدمة التقدم الجماعي للإنسانية، جاعلة تنميتها هدفاً في حد ذاتها ووسيلة للحفاظ على السلام في العالم على حد سواء. واستناداً إلى هذه السياسة الوطنية الأساسية، ستواصل الصين المشاركة على نطاق واسع في عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار الدولية، وستعمل بنشاط على تعزيزها، ماضية قدماً جنباً إلى جنب مع الشعوب في جميع أنحاء العالم في جهودها التي لا تكل الرامية إلى بناء عالم يسوده الوئام وينعم بسلام دائم ويتشاطر الرخاء.

انعقد هذا العام مؤتمر استعراض في مجال يهيم هذه اللجنة، وسيعقد مؤتمران آخران بعد انتهاء مداواتنا مباشرة: المؤتمر الأول لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومؤتمر الاستعراض السادس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومؤتمر الاستعراض الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

إن سويسرا مقتنعة بأن برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إنجاز مهم للغاية. وعلى الرغم من فشل مؤتمر الاستعراض في تموز/يوليه، فإنه وثيقة الأمم المتحدة الوحيدة التي تتضمن سردا شاملا للتدابير التي ترمي إلى كبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما أنه الوثيقة الوحيدة التي قبلتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتدعم سويسرا عملية المتابعة العالمية وترى أنه يتحتم أن يعقد في عام ٢٠٠٨ اجتماع يتكرر عقده كل سنتين.

وبلدي ملتزم أيضا بإيلاء اهتمام أكبر للتأثيرات السلبية للعنف المسلح على التنمية. وعلى وجه الخصوص، من المهم أن تُجسّد الجهود الدولية المشتركة توافق الآراء المتعلق بالصلوات بين الأمن والسلام وحقوق الإنسان والتنمية، الذي أعرب عنه في مؤتمر القمة العالمي المعقود العام الماضي. وهذا ما دفع سويسرا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المبادرة بعقد مؤتمر القمة الوزاري المعني بالعنف المسلح والتنمية في ٧ حزيران/يونيه في جنيف. ولدى اختتام المؤتمر، اعتمدت الـ ٤٢ دولة الموجودة إعلان جنيف بشأن العنف المسلح والتنمية.

عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والتعاون تقع في صميم شواغل بلدي. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز، على وجه الخصوص، ثلاثة مواضيع.

أولا، لا تزال التطورات المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية تستحوذ على كامل اهتمامنا. ولا تزال سويسرا مقتنعة بأن الجوانب الشائكة للمسألة النووية الإيرانية يمكن ويجب أن تُحل من خلال الدبلوماسية. ولذلك، تناشد سويسرا الأطراف المعنية الجلوس إلى مائدة المفاوضات في أسرع وقت ممكن لتجنب تصعيد ستؤثر عواقبه على الجميع.

ثانيا، مع أن الآمال انتعشت في عام ٢٠٠٥ بأن مفاوضات موضوعية قد تبدأ بشأن المسألة النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية، فإن شواغل جديدة ظهرت بسبب الشائعات حول إمكانية إجراء جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية تجربة نووية. ولذلك، تدعو سويسرا جميع الأطراف المشاركة في عملية المحادثات السداسية الأطراف إلى إظهار روح توفيقية تمكّن من استئناف المحادثات. وتدعو أيضا جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثالثا، المبادرة المعترمة المتعلقة بالتعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة تثير تساؤلات أساسية حول مستقبل نظام عدم الانتشار النووي على أساس معاهدة عدم الانتشار. فضلا عن ذلك، فإن هذه الخطة الرامية إلى إلغاء القواعد التي تنظم معايير التعاون النووي تتناقض تناقضا صارخا مع التدابير التي اقترحت مؤخرا، وهي معايير أكثر تقييدا بالنسبة للوصول إلى التكنولوجيات النووية "الحساسة". وترى سويسرا أن الحق في التعاون والوصول إلى التكنولوجيات الحساسة لا يزالان يتوقفان على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتطبيق الصارم لجميع أحكامها.

القواعد المطبقة على تجارة الأسلحة بصك دولي ملزم قانونا، كالمعاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة التي اقترحتها المملكة المتحدة وبلدان أخرى في مشروع القرار. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة الإطار المثالي لهذا العمل.

منذ مدة طويلة وسويسرا مهتمة بشكل خاص بمسألة الشفافية في التسليح، لأن هذا عامل هام في إطار الثقة والأمن بين الدول. وقد شارك بلدي في فريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب القرار ٢٢٦/٦٠، الذي كلف بمراجعة سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وترحب سويسرا بتمكن الفريق من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن توصيات مصممة لتحسين عمل السجل فحسب، بل لزيادة أهميته أيضا.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية):
اسمحي لي قبل كل شيء، يا سيادة الرئيسة، أن أعبر عن ارتياحي لرؤيتك، السفارة مونا يول، تترأسين اللجنة الأولى. وأؤكد لك تعاون وفد البرازيل تعاوننا كاملا في مداولاتنا.

وكما قال الرئيس لولا دا سلفا لدى افتتاح دورة الجمعية العامة هذه:

”لا توجد وسيلة أخرى أكثر فعالية [من تعددية الأطراف] للجمع بين الدول والحفاظ على السلم وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة والتوصل إلى حلول تفاوضية للمشكلات المشتركة“. (انظر A/61/PV.10)

حكومة البرازيل ملتزمة بالتعددية في كامل نطاق العلاقات الدولية، وليس أقلها في ميدان السلم والأمن. فالتعددية والحلول التي تتوصل إليها أطراف متعددة، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والممارسات الراسخة في القانون الدولي، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا الأمن الدولي. والحاجة لتدابير جماعية فعالة لإعادة ترسيخ الثقة وتسوية

كما أن الأسلحة البيولوجية موضوع يثير قلقا كبيرا لبلدي، فالمعرفة والتكنولوجيا في ميدان التكنولوجيا الحيوية وعلم الوراثة يتطوران بسرعة في المجالين المدني والعسكري؛ وبالتالي، فإن أخطار إساءة استخدامهما تتزايد باطراد. وناشد جميع الدول الأعضاء إيجاد أرضية مشتركة أثناء المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سينعقد هذا الخريف في جنيف. وعلى وجه الخصوص، نود أن نرى بدء عملية متابعة لتعزيز الامتثال للاتفاقية.

بالنسبة للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، تؤيد سويسرا الجهود التي تبذل لاختتام المناقشات بشأن الألغام، عدا الألغام المضادة للأفراد، بإبرام صك قانوني يحمي المدنيين من هذه الأسلحة الرهيبة على نحو أفضل. وتتوقع أيضا أن يعمل المؤتمر الاستعراضي على إيجاد حلول للمشاكل الإنسانية الخطيرة التي تسببها الذخائر الصغيرة.

سيُعقد في عام ٢٠٠٨ المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وترحب سويسرا بالتقدم الذي أحرز منذ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتثق أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ستتمكن من مواصلة أعمالها دون إعاقة. إلا أن تحديات رئيسية لا تزال موجودة. وعلى وجه الخصوص، فإن مخزونات بقايا الأسلحة الكيميائية لا تشكل تهديدا مستمرا للبيئة والناس فحسب، بل إنها تمثل أيضا مصدر إمداد محتمل، خاصة للجماعات الإرهابية. ولذلك، تناشد سويسرا جميع البلدان التي تملك هذه الأسلحة أن تفعل كل ما تستطيع فعله لتدمير جميع مخزونها من الأسلحة الكيميائية في إطار الجدول الزمني المتوخى في الاتفاقية.

في الختام، أود أن أشدد على أن سويسرا تؤيد بقوة وضع ضوابط فعالة على التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية على أساس معايير قابلة للتطبيق عالميا. ولهذا فإنها تحبذ تنسيق

المثال. والضمان الحقيقي الوحيد لمكافحة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل هو إزالتها كلياً.

وفي ضوء عدم توصل المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام الماضي لأية نتائج جوهرية، طُرحت أفكار عديدة لإيجاد سُبُل لإحراز تقدم. وينبغي أن تدرك الدول الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر الاستعراض يعزى، إلى حد كبير، إلى تصور مؤداه أنه لا يوجد أي دليل على تصميم حقيقي لإزالة الترسانات النووية الموجودة. لقد مضى على دخول المعاهدة حيز النفاذ ٤٠ عاماً تقريباً؛ ومن حسن الحظ أن الحرب الباردة انتهت منذ مدة طويلة، إلا أن نزع السلاح النووي، الذي تعهدت به الدول الحائزة للأسلحة النووية بمقتضى أحكام المادة السادسة، لم يُنفذ بعد.

وفي هذا الصدد، نعرب عن تأييدنا الكامل للموقف الذي عبر عنه في وقت سابق اليوم رئيس الوفد المصري، باسم ائتلاف البرنامج الجديد، ونعرب مجدداً عن استعدادنا للعمل معاً بنشاط لتحقيق أقوى نتيجة ممكنة بشأن نزع السلاح النووي في دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار القادمة. ويتمثل موقف البرازيل التقليدي في أن الجهود المتعلقة بعدم الانتشار يجب أن تبذل بالتوازي مع الجهود التي تبذل في ميدان نزع السلاح النووي.

يشير الانتشار الأفقي قلماً حقيقياً وخطيراً. ويجب أن تنظر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بترواً إلى التحديات الراهنة التي يواجهها نظام عدم الانتشار، وأن تبذل جهوداً جدية لا لإيجاد سُبُل لضمان الامتثال لما هو محظور فحسب، ولكن أيضاً لجعل المعاهدة عملية. وترى غالبية كبيرة من الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن للخطر الذي

المنازعات الدولية أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى في وقت يستمر فيه تصعيد التوترات الإقليمية، ولا تزال الصراعات فيه واقعاً يومياً، ويستمر فيه تزايد عدد الحسائر بين صفوف السكان المدنيين.

من المؤسف والمزعج أننا نشهد اليوم استمرار اضمحلال تعددية الأطراف، وأن الأحداث الأخيرة أثبتت وجود ميل متزايد نحو التدابير التي تفرض من جانب واحد. ومن الاتجاهات المقلقة الأخرى تعدي مجلس الأمن على اختصاصات الجمعية العامة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالسلم والأمن الدوليين. والتدابير بموجب الفصل السابع من الميثاق لا ينبغي استخدامها عشوائياً. وهناك ظاهرة أخرى تتمثل في عدم الوفاء بالوعود والالتزامات التي تقطع في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة الملزمة قانوناً، لا سيما فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

وتتفق حكومة البرازيل كلياً مع التقييم الذي مؤداه أن الإرهاب واحتمالات استمرار انتشار أسلحة الدمار الشامل يحتلان مكان الصدارة بين الأخطار المعاصرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وفي الحقيقة، من أكثر الاحتمالات المروعة احتمال أن تمتلك وتستعمل هذه الأسلحة جهات من غير الدول. يجب أن نسعى للحيلولة دون أن يصبح هذا السيناريو أمراً واقعاً، وفي نفس الوقت، يجب أن نتصرف بحزم في إطار مبادئ ومعايير القانون الدولي المقبولة.

لا يعمل خطر الإرهاب إلا على جعل مسألة نزع السلاح النووي أكثر إلحاحاً، وهي المسألة التي يجب أن تظل تحت أعلى الأولويات في ميدان أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الميدان، كما هو الحال في أي ميدان آخر، تقدم مثال يحتذى لا يمكن إلا أن يؤدي لتقوية حجة من يقدم هذا

وحدة دعم للاتفاقية. وينبغي أيضاً أن يناقش أثناء عملية الاستعراض موضوع الضوابط على الصادرات والواردات.

وفي ميدان الأسلحة التقليدية، لا يسعنا إلا أن نعرب عن شعورنا بإحباط عميق لعدم تحقيق نتائج ملموسة في أول مؤتمر للأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في حزيران/يونيه الماضي. وينبغي أن تعتمد الجمعية العامة قراراً يضمن وجود إطار ملائم لاستمرار تقييم تنفيذ برنامج العمل، وتدابير لتقويته.

والبرازيل ملتزمة بهدف التفاوض حول قواعد تنظيمية متعددة الأطراف فعالة ومتوازنة وغير تمييزية تنظم تجارة الأسلحة الدولية، بما في ذلك إمكانية إبرام معاهدة في المستقبل لتنظيم التجارة في الأسلحة التقليدية. ويجب أن يكون من بين الأهداف الرئيسية لأية معاهدة لتجارة الأسلحة منع تحويل الأسلحة التقليدية إلى أغراض غير مشروعة، مثل الجريمة المنظمة والإرهاب، دون الإضرار بحق الدول في إنتاج وحياسة هذه الأسلحة والاحتفاظ بها لأغراض الدفاع عن النفس، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة.

وتخضع عمليات نقل الأسلحة البرازيلية بالفعل لضوابط وطنية على الصادرات تطبق بصورة منتظمة، وتضم جميع الالتزامات الدولية التي انضمت إليها البرازيل. ومن المهم ألا تركز المناقشات المتعلقة بمعاهدة محتملة لتنظيم تجارة الأسلحة في المستقبل كلياً على معايير التفويض بنقل الأسلحة فحسب، بل أن تركز أيضاً على تدابير عملية تهدف إلى منع تحويلها إلى أغراض غير مشروعة.

يرتبط مفهوم التنمية ارتباطاً وثيقاً بمفهوم نزع السلاح. فالإنفاق على الأسلحة يحول موارد مالية ومادية

يمثله بقاء الترسانات النووية أهمية تساوي على الأقل أهمية الأخطار التي يمثلها استمرار الانتشار.

بيد أن الجهود المتعلقة بعدم الانتشار يجب أن تحترم حق الدول الأساسي وغير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون أي تمييز وعلى نحو يتماشى مع الالتزامات القانونية السارية.

ونظراً لأن البرازيل ترأست المؤتمر الاستعراضي السابع لمعاهدة عدم الانتشار، في العام الماضي، فإنه يُتوقع منها، جرياً على الممارسة المتبعة، أن تقدم للجمعية العامة أثناء هذه الدورة مشروع قرار يدعو إلى عقد عملية تحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم الانتشار، الذي سيعقد في عام ٢٠١٠. ونأمل أن تسهم هذه العملية في تقوية المعاهدة وفي التوازن في تنفيذها.

وفي ميدان عدم الانتشار النووي أيضاً، أود أن أشير إلى أن البرازيل قبلت، كجزء من التزامها بعدم الانتشار النووي، رئاسة مجموعة موردي المواد النووية أثناء الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، واستضافت في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ اجتماعاً عاماً في مدينة برازيليا.

ومن المؤسف أن مؤتمر نزع السلاح أحقق كلياً طوال عام ٢٠٠٦ في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمله. بيد أن المداولات المنظمة بشأن جميع بنود جدول أعماله أثناء دورة عام ٢٠٠٦ كانت محاولة مبتكرة لإيجاد بيئة أكثر تقبلاً. ونأمل أن تؤدي هذه المبادرات إلى تيسير اعتماد جدول أعمال موضوعي.

تأمل البرازيل في تحقيق تقدم في مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر. ونعمل حالياً بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بغية تقديم مقترحات مشتركة، من بينها فكرة إنشاء

وواقعية، بما فيها إجراء تخفيضات كبيرة في جميع أنواع الأسلحة النووية. ويعالج مشروع القرار عناصر مهمة، من بينها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية اللتان سأسير إليهما فيما بعد.

ومشروع القرار المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي تقدمه كل سنة جنوب أفريقيا وكولومبيا واليابان، وضع خريطة طريق واضحة لتنفيذ برنامج العمل لعام ٢٠٠١ تنفيذاً مطرداً على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية ليتفاوض حول صك دولي للرقم والتتبع، وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالسمسة غير المشروعة، للنظر في اتخاذ إجراءات أخرى لتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان. فضلاً عن ذلك، توجد في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بعض المشاكل التي يجب أن نبذل كل جهد لمعالجتها ليتسنى لنا تحقيق توافق في الآراء.

تحسين كفاءة وفعالية أساليب عمل اللجنة الأولى ليس مهماً جداً في حد ذاته فحسب، بل أيضاً في سياق إصلاح الأمم المتحدة. ولسنا بحاجة لصياغة أفكار جديدة لتحقيق هذه الغاية. بدلاً من ذلك، ينبغي أن نهدف إلى تنفيذ القرار ٩٥/٥٩، الذي اعتمد في عام ٢٠٠٤، تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، تشدد اليابان كثيراً على النظر في بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات على أساس طوعي؛ وتقديم نصوص مشاريع قرارات أكثر إيجازاً وتركيزاً وأخذاً بالمنحى العملي؛ والنظر في إدماج مشاريع القرارات المتعلقة بنفس الموضوع أو بمواضيع يكمل أحدها الآخر؛ ومتابعة مشاريع القرارات التي يتم الاتفاق بشأنها؛ وطلب معلومات من الأمين العام عن تقديرات مفصلة لتكاليف جميع مشاريع القرارات ومشاريع المقررات. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تأخذ اللجنة الأولى في الحسبان دائماً التأثيرات في الميزانية عندما تناقش مشاريع القرارات

وبشرية كبيرة يمكن لولا ذلك أن تستثمر في برامج اجتماعية. وفي سياق المفاوضات في المستقبل بشأن معاهدة تنظم تجارة الأسلحة، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لفرض ضريبة على تجارة الأسلحة، كمثال لآلية تمويل مبتكرة.

السيد ماين (اليابان) (تكلم بالانكليزية): بداية، أود أن أتقدم إليك بالتهنئة، يا سعادة السفارة يول، على توليك رئاسة اللجنة الأولى. إنني أثق بقدرتك على توجيهنا في هذه الدورة، وأؤكد لك دعم وفدي الكامل في تنفيذ مهمتك الهامة هذه. لم تمض مدة طويلة على بدء هذه الدورة، ولكنك أثبتت بالفعل أنك ملتزمة حقاً بإدارة اللجنة على نحو يتسم بالكفاءة.

تكلم المتكلمون الآخرون عن المشاكل التي نواجهها والتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي، ولذلك لن أمضي الوقت في إعادة ذكر هذه النقاط. وليس لدينا وقت لنبكي لهذه النتائج. ولا يزال ينتظرنا هذا العام مؤتمراً استعراض - أحدهما معني باتفاقية الأسلحة التقليدية والآخر معني باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. فضلاً عن ذلك، يتوقع أن يحقق مؤتمر نزع السلاح تقدماً في السنة القادمة، مستفيداً من الزخم الذي تولد هذا العام. إضافة إلى ذلك، سنبدأ في العام القادم عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية استعداداً لمؤتمر الاستعراض الذي سيعقد في عام ٢٠١٠.

في ضوء هذه الخلفية، يجب أن تتصدى اللجنة الأولى مباشرة للتحديات التي يواجهها المجتمع الدولي. ويجب أن تجري مداورات متعمقة حول أسلوب حل المشاكل على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية، وأن تنسق إلى أقصى حد ممكن شتى نهج الدول الأعضاء، وأن تعتمد مشاريع قرارات قوية ذات منحى عملي. ويدعو مشروع القرار الذي قدمته اليابان المتعلق بنزع السلاح النووي إلى اتخاذ إجراءات عملية

والخدمات اللازمة فحسب، بل أيضا أن تولي اهتماما كبيرا لنتائجها لكي تنجح الاجتماعات في المستقبل. وهناك أهمية خاصة لمؤتمر نزع السلاح وعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسترد الإشارة إلى كليهما في مختلف مشاريع القرارات، بما في ذلك مشروع القرار المقدم من اليابان بشأن نزع السلاح النووي.

وقبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أشير ببضع كلمات إلى مؤتمر نزع السلاح. فقد تمّيات في هذا العام بيئة مواتية أكثر بفضل مبادرة الرؤساء الستة. والعنصر الوحيد الذي ما زال ناقصا الآن هو بدء المفاوضات. وكما ذكرت في أحد الاجتماعات الأخيرة للمؤتمر، بالرغم من وجود تباين في الآراء بشأن المنظور العام لجدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، فإنه لم يتم الإعراب عن معارضة من جانب أية دولة عضو لإنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أي أجهزة تفجيرية نووية أخرى.

وينبغي للرئيسين الحالي والمقبل أن يتعاونوا تعاونا وثيقا لكي يتمكن المؤتمر من أن يبدأ أخيرا المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية حالما يبدأ انعقاد دورة العام القادم. وفي هذه الأثناء، ينبغي لكل الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أن تبذل قصارى جهدها للإعداد للبدء الفوري بالمفاوضات، بموازاة استمرارها في إجراء المداولات الأخرى، بل وفي تنشيط تلك المداولات بشأن البنود الرئيسية الأخرى على جدول أعمال المؤتمر.

وأخيرا، فيما يتعلق بالبدء الهام لعملية الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، للتغلب على النتائج المخيبة للآمال لعام ٢٠٠٥، ينبغي للدول الأطراف أن تعمل سوياً نحو بداية مثمرة للجنة التحضيرية المقبلة في

ومشاريع المقررات. ومن المهم أيضاً مشاركة المجتمع المدني على نحو أكبر في أعمال اللجنة.

مشاريع القرارات التي تعتمدها اللجنة الأولى وتعتمدها فيما بعد الجمعية العامة لا ينبغي أن تترك وشأنها، بل يجب متابعتها. وكخطوة أولى، تدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى الإشارة في بيانها التي تدلي بها في المناقشة العامة إلى إجراءات المتابعة التي تتخذها. فعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى إجراءات المتابعة المتصلة بمشروع قرارنا المتعلق بنزع السلاح النووي. بالنسبة لعالمية معاهدة عدم الانتشار ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر، أجرت اليابان محادثات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار مع الهند وباكستان وإسرائيل امتدت من أيار/مايو إلى حزيران/يونيه من هذا العام، وحثت هذه البلدان الثلاثة جميعها على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. هذه بعض أنشطة المتابعة التي قمنا بها في الماضي؛ وسواصل هذه الأنشطة في المستقبل.

في هذه المرحلة، أود أن أتناول بإيجاز حقيقة أن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والآن، تحظى هذه المعاهدة بدعم عالمي تقريبا؛ فقد وقع على المعاهدة ١٧٦ بلداً وصدق عليها ١٣٥ بلداً. ونرحب بحرارة بمصادقة فييت نام في آذار/مارس من هذا العام، مما يعني أنه لم يعد مطلوباً سوى مصادقة ١٠ بلدان أخرى لتدخل المعاهدة حيز النفاذ. ولتيسير دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر، عقد قبل أسبوعين تقريبا في هذا المبنى اجتماع وزاري لدعم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حضره السيد إيتو، الذي كان وقتها نائب وزير خارجية اليابان. وفيما يتصل بالمحافل الدولية المقبلة، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي ومؤتمر نزع السلاح، ينبغي للأمم المتحدة لا أن تقدم المساعدات السوقية

جميع الوفود في المؤتمر على أن تستفيد من الزخم الذي تولد هذا العام وأن تمارس أكبر قدر من المرونة في جهودها لبدء المفاوضات الموضوعية.

وفي رأينا أن المهمة الأولى أمام مؤتمر نزع السلاح حينما يستعيد نشاطه ينبغي أن يكون التفاوض حول إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وهذه المسألة جديدة بالنظر على سبيل الأولوية من عدة نواح، كتدبير وقائي محتمل فيما يتعلق بالحد من بناء المخزونات، وكإسهام كبير في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ونذكر جميعا الحساسيات المتصلة بالمخزونات والتحقق. ولكن رهن البدء في المفاوضات بالاتفاق على هذه النقاط الخلافية منذ البداية سيسبب مزيدا من الضرر لأمننا جميعا.

إن الأمر الأساسي الذي لا غنى عنه في هذه المرحلة ينبغي أن يكون البدء في المفاوضات بدون المساس بنتائجها. وفيما يتعلق بنرويجيا، نحن مستعدون لدخول المفاوضات بدون شروط مسبقة. وبعد ذلك سندعو في إطار تلك العملية من أجل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تعالج بشكل ملائم المخزونات القائمة وتتضمن أحكاما منهجية للتحقق. ويوجد احتمال واضح بأن تكون مثل هذه المعاهدة بمثابة آلية دعم لنزع السلاح النووي. وأي صك يسهم في وضع قاعدة تحول دون إنتاج الأسلحة النووية سيساعد على توليد زخم في مناقشة نزع السلاح النووي.

إن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية لا تزال واحدة من الأولويات الأكثر إلحاحا بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد سجل وفد بلدي آراءه بشأن الضرورة الحتمية لتنفيذ التزامات نزع السلاح النووي عبر بيان ائتلاف البرنامج الجديد، الذي أدلى به السفير شكري من مصر في بداية المناقشة العامة. وسيكون من بين أهم مسؤوليات عمل اللجنة الأولى ضمان أن تكون بداية المؤتمر الاستعراضي التالي

عام ٢٠٠٧ بغية الوصول إلى نتيجة ناجحة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):

يسعدنا سعادة عظيمة، سيدي، أن نراكم في مقعد الرئاسة لتوجيه عمل اللجنة في هذه الدورة. وبممكنكم التأكد من الدعم الكامل لوفد بلدي. وقد جاء هذا العام بمزيج من التحديات والفرص في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وكنا من بين الذين خاب أملهم لعدم وجود اتفاق على وثيقة حتمية تسجل استعراض هذا العام لبرنامج عمل عام ٢٠٠١ لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونحن لا نقلل من شأن تعقيدات التوفيق بين سيادة الدولة وحريات الاتجار والتجارة واعتبارات الحرية المدنية وبين الخطوات الواجب اتخاذها على المستوى العالمي لتقليل ومنع الضرر الذي يجلبه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة. وفي الوقت ذاته، فإننا نعتبر أن اتخاذ مزيد من الإجراءات على المستوى العالمي ممكن وله ما يبرره. ويتعين علينا أن نغتنم الفرص السانحة لتحقيق ذلك. وتؤيد نيوزيلندا، بصفة خاصة، القيام بمزيد من العمل لإعداد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة ومبادئ نقل الأسلحة والسمسرة خلال العام المقبل.

وقد بدأ مؤتمر نزع السلاح أحيانا، خلال دورته لعام ٢٠٠٦، أقرب من أي وقت خلال السنوات الأخيرة إلى كسر الجمود القائم على مدى عقد. ووفقا لجدول الأنشطة الذي وضعه الرؤساء الستة، جرت مناقشات مثمرة بشأن البنود المواضيعية المنهجية المتعلقة بالمحالات الأساسية لولاية مؤتمر نزع السلاح، وكانت مشاركة الخبراء فيها تطورا طيبا للغاية. ولكن علينا أن نحترس كي لا نقنع أنفسنا بأن تلك المناقشات يمكن أن يستعاض بها عن العمل الموضوعي. ونحث

ملتزمة التزاما كاملا بتشجيع إضفاء الصبغة العالمية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وبالنسبة لنا، ما زال من المهم أن يقترن دعمنا السياسي للمعاهدة بمساعدتها على تشجيع الدول التي لم تصادق على المعاهدة حتى الآن أن تفعل ذلك. وسنشرك، في كانون الأول/ديسمبر، في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسنؤكد حينئذ أنه يجب القضاء على جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية بحلول عام ٢٠١٢، وهي المهلة النهائية المحددة في الاتفاقية. وسينصب تركيزنا في المؤتمر على التنفيذ الجاري للاتفاقية، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ، بالإضافة إلى تحسين المنهجية المتبعة حاليا لاختيار مواقع التفيتش.

وتؤدي نيوزيلندا دورها في سبيل تحقيق هذا الهدف، عبر الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل التابعة لمجموعة البلدان الثمانية، وذلك بإسهامها في مشروع القضاء على الأسلحة الكيميائية، في شوشيه، الاتحاد الروسي. وتسهم نيوزيلندا أيضا، عبر هذه الشراكة العالمية نفسها، بأموال تقدمها إلى مشروع إغلاق آخر مفاعل نووي روسي لإنتاج البلوتونيوم وإبداله بمنشأة لتوليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري. وهذان الإسهامان كلاهما من الأمثلة العملية على التزام نيوزيلندا بنزع السلاح وبالأمّن النووي.

وإذ ننظر نظرة استباقية إلى ما تبقى من عام ٢٠٠٦، نرى فرصتين إضافيتين هامتين لإحراز تقدم ملموس لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن نيوزيلندا ملتزمة بالقيام بدور فاعل في مؤتمر استعراض الاتفاقية الخاصة ببعض الأسلحة التقليدية، المرتقب عقده في تشرين الثاني/نوفمبر، وهي تتطلع إلى رؤية إحراز تقدم في التنفيذ الفعلي للقانون الإنساني الدولي، بما يخفف من

لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بداية يسيرة، وذلك من أجل تحقيق تقدم موضوعي ملموس في إطار نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

إننا نشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام محمد البرادعي فيما يتعلق بالتحقق من استخدام برامج الطاقة النووية في الأغراض السلمية. وحلي أنها بحاجة إلى أدوات للتحقق أشد صرامة لإنجاز ولايتها. والبروتوكول الإضافي هو معيار التحقق المعاصر، وبوصفه هذا، ينبغي من الوجهة المنطقية أن يكون شرطا لتلقي الإمدادات النووية. ونحث الدول التي لم تبرم حتى الآن بروتوكولات إضافية مع الوكالة أن تفعل ذلك دون إبطاء.

وندعو إيران إلى أن تبدي الشفافية الكاملة والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تحترم جميع التزاماتها وتستمر في المفاوضات بشأن وضع ترتيبات طويلة الأمد. ولتحقيق هذه الأهداف، تؤيد نيوزيلندا دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن إيران إلى تعليق برنامج تخصيب وإعادة التجهيز وإلى الامتثال لجميع متطلبات قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦).

ويخلق قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بجائزة الأسلحة النووية تحديا خطيرا لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية وحالة الاستقرار والأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تضاعف أصلا بسبب التجارب على القذائف في تموز/يوليه. ونعتقد أن الحوار الملتزم، لا سياسة حافة الهاوية، هو الذي يوفر أفضل إمكانية لتحقيق حل سلمي شامل، ولذا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى عملية محادثات الأطراف الستة.

ويصادف هذا العام الذكرى العاشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن الختمي أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وما زالت نيوزيلندا

بأننا سنتمكن، بإرشادك، من التوصل إلى ما نحتاج إليه جميعا من نتائج في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن عمل الدورة الحالية للجمعية العامة يُثبت بصورة مقنعة أن ليس هناك بديل من عمل جماعي يقوم به المجتمع الدولي، ويرمي إلى صون السلم والأمن. ولطالما كان الاتحاد الروسي من الدعاة إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور حاسم في التصدي لهذه المهمة الحيوية. ولا تزال مسائل عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح من أهم مجالات الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي.

في السنوات الأخيرة، حجبت مواجهة ما يشكله الإرهاب الدولي من خطر رهيب بظلمة مسائل نزع السلاح الملحة. غير أن من السابق لأوانه الآن الكلام عن نهاية سباق التسلح في العالم. أشار الرئيس فلاديمير بوتين، في الخطاب الذي ألقاه أمام المجلس الاتحادي للاتحاد الروسي، في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، إلى أن سباق التسلح قد دخل دوامة تصعيد جديدة بفعل المستويات الجديدة التي ارتقت إليها التكنولوجيا، وهي مستويات تزيد من خطر ظهور ترسانة كاملة من الأسلحة المسماة أسلحة مزعومة للاستقرار إلى حيز الوجود. إن احتواء العدوان المحتمل وتحسين الوضع الدولي وتحقيق التفوق على البلدان المجاورة وإمكان جني فوائد اقتصادية هي العوامل التي تحدد بعدد من البلدان إلى محاولة الحصول على هذه الأسلحة وتنفيذ برامج عسكرية على نطاق واسع.

يؤثر تجميد جهود نزع السلاح بطبيعة الحال تأثيرا سلبيا في عملية احتواء انتشار أسلحة الدمار الشامل ولا يحول دون حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة. وصرف بلدان شتى نفقات عسكرية لم يسبق لها مثيل، تتجاوز أعلى مستويات الإنفاق في الحرب الباردة، واستمرار تحديث الأسلحة الهجومية والدفاعية الاستراتيجية وخطر

تأثير الصراع إنسانيا. وتؤيد نيوزيلندا على وجه التخصيص التفاوض على صك جديد، ملزم قانونا، يعالج دواعي القلق الإنسانية التي تثيرها الذخائر العنقودية. ونحن نرحب أيضا بعقد اتفاق خاص بالألغام، غير الألغام المضادة للأفراد، إذا أمكن الاتفاق على نص ملزم، يُدخل تحسينا موثوقا على أحكام القانون الإنساني الدولي القائم في هذا الصدد.

وسيتيح مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية كذلك فرصة أمام الدول، تُقيم فيها جدوى الإدارة الدولية لخطر الأسلحة البيولوجية، عن طريق استعراض شامل لتلك المعاهدة. وعلى ضوء التطورات السريعة المستجدة في بعض صناعات التكنولوجيا البيولوجية وخطر حصول الإرهابيين على عناصر بيولوجية واستخدامها لأغراض شريرة، سيتعين على الدول الأطراف أن تعثر على سبل جديدة لإيلاء تنفيذ هذه المعاهدة أهميته وفعاليتها في بيئتنا المعاصرة. وتؤيد نيوزيلندا مناقشة خطوات عملية واستحداثها، خطوات يمكنها التوصل إلى نتائج عملية، خاصة في مجالات تتصل بتنفيذ البلدان وتدابير بناء الثقة ودعم التنفيذ والعمليات اللازمة في الفترات بين الدورات.

إن تقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، الذي صدر في حزيران/يونيه، ذكرنا جميعا بضرورة اتباع نهج تعاوني في سبيل الأمن الجماعي والحاجة إلى نظام دولي يقوم على أساس القانون. وينبغي أن يكون عملنا في إطار اللجنة الأولى بناء على هذه المبادئ. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لبناء الثقة اللازمة والشفافية المطلوبة لاجتماع مكتسبات لها أهميتها في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. إن نيوزيلندا ملتزمة بالاضطلاع بدورها في هذه العملية.

السيد أنطونوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): باسم الاتحاد الروسي، أود أن أهنئك، سيدتي، على تعيينك رئيسة للجنة. وأود أيضا أن أعرب عن ثقتي

بصدده مجددا على ضرورة استنباط تدابير عملية، لتأمين إمكان انتفاع البلدان التي تفي بأمانة بواجباتها بمقتضى المعاهدة باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

وأما مبادرة رئيس روسيا، فلاديمير بوتين، المتصلة بإنشاء مراكز دولية لإسداء خدمات في مضمار دورة الوقود النووية، فالقصد منها تسهيل تحقيق أهداف عدم الانتشار النووي. وهي توفر بديلا لتطوير عناصر حساسة في دورة الوقود النووي، هو تخصيب الوقود النووي المستعمل وإعادة تجهيزه. ونحن نزمع على العمل المشترك مع كل الدول المعنية في تحقيق هذه المبادرة، بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مشاركة فعالة.

إننا نعتقد بأن من أهم الأخطار التي تهدد استقرار العالم إمكان إرسال أسلحة إلى الفضاء الخارجي. وتقع مهمة منع حدوث مثل هذا السيناريو في حدود قدراتنا. والمناقشة التي جرت في هذا العام في مؤتمر نزع السلاح وعالجت المسائل العسكرية والمتعلقة بالفضاء أظهرت اهتماما كبيرا من جانب الدول بعدم تحويل الفضاء الخارجي إلى ساحة للمواجهة العسكرية، بالإضافة إلى تأمين العمل الآمن لسفن الفضاء وسلامة الموجودات الفضائية العالية التكاليف. إن فكرة إبرام معاهدة تحظر إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء تحظى بدعم متعاضم. ونحن نؤيد إعادة إنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح معنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وذلك في أقرب وقت ممكن.

ويمكن للشفافية ولتدابير بناء الثقة أن تعمل على إعاقة إدخال السلاح في الفضاء الخارجي. ونود أن نذكر بالتعهد الذي قطعه روسيا في الأمم المتحدة بأنها لن تكون الأولى في إدخال الأسلحة في الفضاء الخارجي. واعتمد الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي التزاما سياسيا

إطلاق أسلحة إلى الفضاء الخارجي واستخدام أسلحة المعلومات تؤثر، في نهاية المطاف، تأثيرا سلبيا في الجهود الرامية إلى المحافظة على توازن القوى الاستراتيجي في العالم. ونحن على قناعة بأن مسألة نزع السلاح ينبغي أن تبقى بندا من بنود جداول أعمال المنتديات والاجتماعات الدولية.

لا شك في أن لعلاقات روسيا بالولايات المتحدة أهمية بالغة لمنع جولة جديدة من سباق التسلح والمحافظة على الاستقرار الاستراتيجي. إن أهمية اتفاقاتنا في مجال الحد من الأسلحة الاستراتيجية وتخفيض عدتها يتجاوز إلى حد بعيد إطار العلاقات الثنائية. وقد تحققت في هذا المجال نتائج إيجابية ملموسة.

ونحن نتقيد بصرامة بالحد من الأسلحة وفقا لمعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية، ولا نقتصر على ذلك فحسب، بل نحن مستمرون أيضا في الحد من الأسلحة النووية. ولأن المعاهدة المذكورة أعلاه ينتهي مفعولها في كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٩، اقترحت روسيا على شركائنا الأمريكيين العودة إلى طاولة المفاوضات.

ولا يزال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك ما له من جوانب في مكافحة الإرهاب، محور تركيز السياسات الروسية أثناء رئاستها مجموعة الثمانية. والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي عرضها رئيسا روسيا والولايات المتحدة، حظيت بالتأييد بإجماع رؤساء بلدان مجموعة الثمانية، في بياهم الخاص الذي جرى اعتماده في مؤتمر قمتهم، الذي عُقد في شهر تموز/يوليه من هذا العام في سانت بترسبورغ. وتشكل هذه المبادرة، في جوهرها، خطة عمل لتعزيز التعاون العملي بين الدول في تنفيذ اتفاقية عام ٢٠٠٥ الدولية للفضاء على أعمال الإرهاب النووي، فضلا عن الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). أما عدم الانتشار النووي، فقد شدد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية

وفي هذا السياق، ما زالت تسوية المشاكل المتصلة
ببرنامج إيران النووي ذات صلة وثيقة بالأوضاع الراهنة.
ونحن نقف إلى جانب الحلول السياسية والدبلوماسية التي
ستسمح لإيران، من جهة، أن تطور الطاقة النووية بموجب
ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وستضمن، من جهة
أخرى، الطبيعة السلمية البحتة لبرنامج طهران النووي.

واعتقد أن الوفود ستتمكن من التعرف على النقاط
الرئيسية في بياني الذي يجري تعميمه حالياً. وأود أن أسترعي
انتباه الجميع إلى تطور إيجابي، ابتداء من اليوم، فيما يتعلق
بمعاهدة عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب
بالتوقيع على معاهدة جعل آسيا الوسطى منطقة خالية من
الأسلحة النووية. ويمثل ذلك خطوة هامة لتعزيز نظام عدم
انتشار الأسلحة النووية. ونتوقع أن تسهل تلك المعاهدة
تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة آسيا الوسطى، وستقدم
مساهمة كبيرة لمكافحة الإرهاب الدولي ولمنع سقوط المواد
والتكنولوجيات النووية في أيدي الأطراف الفاعلة غير
الحكومية.

واسمحوا لي أنؤكد لكم دعم وتعاون الوفد
الروسي لتحقيق نتائج عملية في أعمال اللجنة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أذكر
الأعضاء أن قائمة المتكلمين المتجددة في المناقشة العامة
ستغلق غدا، الثلاثاء، الساعة ١٨/٠٠. ولذلك، ينبغي للوفود
التي لم تدرج أسماءها في القائمة حتى الآن أن تفعل ذلك في
أقرب وقت ممكن. وأود كذلك أن أناشد الوفود أن تتحلى
بالمرونة خلال المناقشة العامة وأن تكون مستعدة للإدلاء
ببياناتها قبل الموعد بيوم واحد وفقاً للممارسة المتبعة بالنسبة
لقائمة المتكلمين المتجددة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

مماثلاً. ونحن نكرر دعوتنا إلى جميع الدول التي لديها قدرات
عسكرية فضائية بأن تحتذي بمثلنا.

ونعتقد أن الوقت قد حان لكي نستعرض المجموعة
الكاملة لتدابير بناء الثقة في الفضاء الخارجي من خلال نظرة
حديثه وأن ننقح المقترحات بهذا الشأن التي جرى إعدادها
في الأمم المتحدة في مطلع التسعينيات. ونعزم تقديم مشروع
قرار بعنوان "الشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء
الخارجي" لاستعراض اللجنة الأولى. وندعو الوفود إلى دعم
هذه المبادرة الروسية.

إن إمكانية استخدام تكنولوجيا المعلومات
والاتصالات لأغراض عدائية تشكل تهديدا خطيرا للأمن
على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الأهمية
بمكان أن تبقى قضايا ضمان الأمن المعلوماتي الدولي في محور
اهتمام الأمم المتحدة وعدم إضعاف الجهود المشتركة لإيجاد
وسائل مقبولة لمعالجة هذه المسائل على نحو فعال. وفي هذا
الشأن، ننوي أن نقدم مشروع قرار منقحا بعنوان "التطورات
في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي"،
وقد أعد المشروع على أساس نص العام الماضي. ونأمل أن
يغطي هذا المشروع بالتأييد.

ونحن نؤمن أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
هي القاعدة التي يستند إليها الأمن والاستقرار الدوليان.
ونرى أن التحديات والتهديدات الجديدة لنظام عدم الانتشار
النووي ينبغي أن تتم تسويتها على أساس هذه المعاهدة.
وينبغي لنا منذ اليوم أن نعتمد أسلوب العمل الجاد في
الإعداد لاستعراض الخمس سنوات القادم للمعاهدة ابتداء
من عام ٢٠٠٧. ونحن نؤيد البحث الجماعي عن حلول
ترمي إلى تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار النووي، وبخاصة
تنفيذها غير المشروط على المستوى الوطني ودعم صبغتها
العالمية ومقومات بقائها.